

Distr.: General
3 October 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

مذكرة من الأمين العام*

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٥٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١".

* حسبما أشير إليه في الفقرة ٢، تأخر تقديم هذا التقرير نتيجة لمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة د-١-سادسا/٣ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، الذي طلب فيه مجلس الإدارة من لجنة الممثلين الدائمين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استعراض مشروع التقرير قبل تقديمه بصفة نهائية إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ مقدمة - أولا
٣	٩-٤ دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ - ثانيا
٥	٢٠-١٠ تطوير إطار السياسات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ مؤتمر ريو - ثالثا
٨	٥٧-٢١ التطورات البرنامجية الرئيسية الأخيرة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة - رابعا
٨	٢٩-٢٢ الإعلام والرصد والتقييم والإنذار المبكر - ألف
١٠	٣٦-٣٠ القانون البيئي - باء
١٢	٣٩-٣٧ تنسيق الاتفاقات البيئية - جيم
١٣	٤٢-٤٠ التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي - دال
١٤	٤٥-٤٣ التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد - هاء
١٤	٤٩-٤٦ التمويل - واو
١٦	٥٧-٥٠ الاستنتاجات - زاي
١٩		عرض مجمل لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساهمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ - المرفق
	 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية لاستعراض عام ٢٠٠٢، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أيضا أن يقدم النسخة النهائية من التقرير إلى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام.

٣ - وإعمالا للقرار والمقرر الواردين أعلاه، يعرض هذا التقرير بإيجاز الدور الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ويتتبع في هذا السياق، تطور إطار السياسة العامة الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ مؤتمر ريو، من ناحية ما يتعلق منها بالقرارات الحكومية الدولية والإصلاحات المؤسسية التي سعت إلى توضيح وصل و تقوية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته، وإعادة تشكيل البرنامج ومن ثم منحه وضعا يمكنه من حفز وتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة للبعد البيئي في جدول أعمال القرن ٢١. وبمضي التقرير ليعرض التطورات البرنامجية الرئيسية والأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تسهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بهدف المساهمة تحديدا في استعراض عام ٢٠٠٢ لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو (انظر المرفق). ويعالج التقرير كذلك قضية التمويل، ويختتم بالتأكيد على أهمية الترتيبات المؤسسية القوية والمركزة والفاعلة، في كفاءة وجود سياسة بيئية دولية متماسكة ومتكاملة كعنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، ويوجز التقرير في هذا السياق، الإمكانيات التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للإسهام في تحضيرات استعراض السنوات العشر لنتائج مؤتمر ريو.

ثانيا - دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٤ - اعتمد المجتمع الدولي في مؤتمر ريو مفهوم التنمية المستدامة، وأبرز قيمتها في جدول أعمال القرن ٢١، كإطار

مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر ريو) والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، الذي دعت فيه الجمعية العامة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى النظر في كيفية مساهمة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ هذه النتائج، وإحالة آرائه في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في أقرب فرصة ممكنة من التحضيرات الموضوعية المبكرة للاستعراض والتقييم المتوخين في عام ٢٠٠٢ لجدول أعمال القرن ٢١^(١) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٢).

٢ - وتبعاً لذلك، قام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السادسة، التي عقدت بوصفها المنتدى الوزاري البيئي العالمي في مالو بالسويد، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، باعتماد المقرر د١ - سادسا/٣ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وحسب طلب مجلس الإدارة في هذا المقرر، استعرضت لجنة الممثلين الدائمين نيابة عن المجلس، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تسهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نحو ما ورد في التقرير الذي أعده المدير التنفيذي. وبغية التأكد من فعالية

- (ح) زيادة التوعية العامة وتعزيز الإجراءات المتخذة في مجال حماية البيئة عن طريق التعاون مع المجتمع المدني؛
- (ط) زيادة تطوير القانون البيئي الدولي وتعزيز تنفيذه، وتنسيق المهام الناشئة عن تزايد عدد الاتفاقات القانونية الدولية؛
- (ي) زيادة تطوير تقييمات الأثر البيئي وتعزيز استعمالها على أوسع نطاق ممكن؛
- (ك) تيسير عمليات تبادل المعلومات والتدريب المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئياً؛
- (ل) تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ودعم الحماية البيئية؛
- (م) تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسسية إلى الحكومات وتحسين أطرها القانونية والمؤسسية الوطنية؛
- (ن) تقديم الدعم إلى الحكومات وإلى الوكالات والأجهزة الإنمائية في إدماج الجوانب البيئية في سياساتها وبرامجها الإنمائية؛
- (س) زيادة تطوير التقييم وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ البيئية.
- ٦ - وقد أنشأت الجمعية العامة على الصعيد المشترك بين الوكالات، لجنة التنمية المستدامة كلجنة وظيفية رفيعة المستوى تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما قامت لجنة التنسيق الإدارية بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة من أجل تحديد القضايا الرئيسية للسياسات المتصلة بمتابعة أعمال مؤتمر ريو، وتقديم المشورة بشأن طرق وسبل التصدي لها حرصاً على فعالية التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.
- شامل للسياسة العامة يمكن التصدي من خلاله للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، معترفاً بذلك بأن البيئة مسألة لا تتجزأ من جدول الأعمال السياسي الدولي. وأكد مؤتمر ريو مجدداً على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الجهاز الرئيس في منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وأوجز العناصر التي تسهم في صقل ولايته. وينص الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ على أن هناك حاجة إلى تحسين وتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته، وأنه ينبغي لمجلس الإدارة أن يواصل في حدود ولايته القيام بدوره فيما يتعلق بتوجيه وتنسيق السياسة العامة في مجال البيئة أخذاً المنظور الإنمائي في الاعتبار.
- ٥ - ويرز الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ سلسلة من المجالات ذات الأولوية التي ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز عليها ومن بينها:
- (أ) تعزيز الدور الحفاز للبرنامج من أجل حث وتعزيز الأنشطة والاعتبارات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛
- (ب) تشجيع التعاون الدولي في المجال البيئي والتوصية باتباع سياسات لتحقيق هذه الغاية؛
- (ج) تطوير وتعزيز استخدام محاسبات الموارد الطبيعية واقتصادات البيئة؛
- (د) رصد البيئة وتقييمها؛
- (هـ) تعزيز وظيفة البرنامج فيما يتعلق بالإنذار المبكر؛
- (و) تنسيق وتعزيز الأبحاث العلمية ذات الصلة بهدف توفير أساس موحد لعملية اتخاذ القرار؛
- (ز) توزيع المعلومات والبيانات البيئية؛

أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جميع هذه المجالات. كذلك، ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد تقارير ووثائق إعلامية ومبادرات لتنظر فيها اللجنة، تتعلق بالمجموعات الرئيسية أو القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والسياحة والزراعة والنقل والطاقة.

٩ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال ما أنجزه من أعمال هامة في تلك المجالات مساهمات بارزة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ كما قدم هذه المساهمات عن طريق برامج عمله المتعاقبة لفترات السنتين نظرا للتشديد الذي تضعه لجنة التنمية المستدامة على البعد البيئي في عملية التنمية المستدامة. وأجرت الجمعية العامة استعراضا عاما لتلك المساهمات خلال دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعنية بالاستعراض الخمسي لجدول أعمال القرن ٢١، وذلك في إطار التقرير الذي قدم سردا لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمسؤوليات المنوطة به بموجب جدول أعمال القرن ٢١ (19/5 و Add.1). وقدم المرفق الأول لهذا التقرير استعراضا عاما آخر لأحدث ما اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الأنشطة المتعلقة بالقطاعات والأنشطة المشتركة بين القطاعات، إسهاما منه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ثالثا - تطوير إطار السياسات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ مؤتمر ريو

١٠ - منذ عام ١٩٩٢، أسهم عدد من القرارات الحكومية الدولية المعنية بالمسائل المؤسسية وبالإصلاحات الداخلية الهامة، في توضيح وتقوية دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووضع البرنامج في موقف يمكن منه تحفيز وتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة للبعد البيئي في جدول أعمال القرن ٢١. واعتمد مجلس الإدارة مجموعة من القرارات الهامة الرامية إلى تبيان دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في

٧ - وأقامت الأمم المتحدة عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة شبكة من الأجهزة المعنية بمجالات موضوعية محددة، تعرف باسم شبكة "مديري المهمات" من أجل تطوير مواقف منسقة فيما يتعلق بالسياسات وتقديم التقارير إلى لجنة التنمية المستدامة. وعُيّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مدير مهمة معني بالمواد الكيميائية السامة، والنفائيات الخطرة، والتصحر والجفاف، والتنوع البيولوجي، كما عُيّن مدير مهمة مشترك معني بالغلاف الجوي والمحيطات والبحار والمعلومات الخاصة بصنع القرار. واتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذه الصفة زمام المبادرة في إعداد تقارير محددة المواضيع للجنة تدخل في تلك المجالات، جرى ذلك عبر عمليات للتشاور وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والهيئات الحكومية المهمة وطائفة من المؤسسات الأخرى والأفراد. واستعرضت تلك التقارير القضايا الناشئة والتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في معالجة ما أوصى به جدول أعمال القرن ٢١ في تلك المجالات البرنامجية.

٨ - وساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا في إعداد التقارير التي يعمل بها شركاء الأمم المتحدة الآخرون وأو الهيئات المشتركة بين الوكالات كمديري مهمات، والتي ينهض البرنامج فيها بدور بارز، وتشمل المياه العذبة وإدارة الأراضي والغابات والتجارة والتكنولوجيا الأحيائية. يضاف إلى ذلك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ساهم إلى حد كبير في التقارير المعدة عن فصول جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بقطاعات متعددة مثل أنماط الاستهلاك والإنتاج والمستوطنات البشرية والعملية المتكاملة لصنع القرار والصحة والمجموعات الرئيسية والتمويل والتكنولوجيا والعلوم والتعليم والتوعية وبناء القدرات والترتيبات المؤسسية والصكوك القانونية الدولية، والمعلومات المتعلقة بصنع القرار والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولُفت انتباه اللجنة إلى التقدم الذي

مجموعة مقترحات ترمي إلى إعادة توجيه وانعاش البرنامج من أجل التركيز على عدد محدود من القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية التي تترتب عليها آثار بعيدة من حيث قيامها بمعالجة القضايا البيئية الأكثر إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي وتقوية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه محفلا للسياسات. وتمثل مجالات التركيز الجديدة^(٦) التي صادق عليها مجلس الإدارة فيما يلي:

- (أ) الرصد والتقييم والإعلام والبحث في مجال البيئة بما في ذلك وظيفة الإنذار المبكر؛
- (ب) تعزيز تنسيق الاتفاقيات البيئية وتطوير صكوك السياسات البيئية؛
- (ج) المياه العذبة؛
- (د) نقل التكنولوجيا والصناعة؛
- (هـ) تقديم الدعم لأفريقيا.

١٤ - وواصل المدير التنفيذي أثناء الدورة العشرين لمجلس الإدارة المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٩، تقديم عرض موجز لرؤيته الخاصة بالمنظمة، وأشار إلى أن السياق العالمي الحالي تأثر بالعمولة وأنه يستدعي خيارات سياسات تقوم على النهج الوظيفية لا النهج القطاعية؛ وفي هذا السياق، أوضح المدير التنفيذي أنه وضع هيكل تنظيميا جديدا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يتكون من ست شُعب وظيفية لكل منها برنامج ذي أولوية هي: شُعبة الإعلام والتقييم والإنذار المبكر في المجال البيئي؛ وشُعبة تطوير السياسات والقوانين البيئية؛ وشُعبة تنفيذ السياسات البيئية؛ وشُعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد؛ وشُعبة التعاون والتمثيل الإقليمي؛ وشُعبة الاتفاقيات البيئية. وسلم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال هيكله التنظيمي وبرنامج عمله المتكاملين بالحاجة إلى إثراء التفكير في مجال السياسات بالمعرفة المتأتمية من خارج المجال الحكومي الدولي وإلى بناء الشراكات الفعالة. وقد

المداولات الجارية حول التنمية المستدامة، ولا سيما في إطار لجنة التنمية المستدامة.

١١ - وفي أيار/مايو ١٩٩٥، أكد مجلس الإدارة في المقرر ٧/١٨^(٣) ضرورة أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا لولايته وتنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١، تقديم الدعم الفعال لعمل لجنة التنمية المستدامة بعدة وسائل من بينها توفير المعلومات العلمية والتقنية والمتعلقة بالسياسات وتقديم المشورة في مجال البيئة، وتكرر ذلك في المقرر ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧^(٤)، الذي اعتمد مجلس الإدارة بموجبه إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٥)، وجدد فيه تأكيده على ضرورة أن يظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في الميدان البيئي وأوضح العناصر الأساسية للولاية المبلورة في المنظمة المتجددة الحيوية المنشودة.

١٢ - وشكل إعلان نيروبي إحدى المساهمات الرئيسية التي قدمها مجلس الإدارة للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ولدى اعتماد الجمعية العامة لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أكدت مجددا على أمور من بينها ضرورة زيادة تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واقترحت أن يكون البرنامج هو السلطة القيادية العالمية في مجال البيئة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي وتعزز التنفيذ المتساوق للبعد البيئي في عملية التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة وتنهض بدور النصير الرسمي للبيئة العالمية.

١٣ - وفي الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الإدارة أشار المدير التنفيذي في بيانه الأول بشأن السياسات العامة، إلى أن تلك الدورة أتاحت فرصة بدء استعراض مدى كفاية الترتيبات المؤسسية لصياغة سياسة بيئية دولية متسقة ومتكاملة، استنادا إلى إعلان نيروبي. وقدم في هذا السياق،

داخل منظومة الأمم المتحدة، مركزة على الوظائف المميزة المتعلقة بالسياسات، ووضع المعايير والقواعد وتطوير البرامج والتنفيذ والتمويل وتحديد العلاقات القائمة بين تلك الوظائف. وقامت الفرقة بتقييم مدى كفاءة الهياكل والترتيبات القائمة وقدمت توصيات بشأن إجراء تغييرات وتحسينات للإرتقاء بالعمل البيئي في الأمم المتحدة إلى المستوى الأمثل. وأيد مجلس الإدارة معظم هذه التوصيات البعيدة الأثر في مقرره ١٧/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩^(٨)، كما أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٤٢ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، ويجري حاليا تنفيذها.

١٧ - ولاحظت فرقة العمل أن الخريطة المؤسسية اتسمت منذ انعقاد مؤتمر ريو بتزايد عدد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وإنشاء لجنة التنمية المستدامة، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ومرفق البيئة العالمية. وأقرت بأن لكل من اللجنة ومجلس الإدارة أدوارا ضرورية ومميزة، مؤكدة أن اللجنة توفر محفلا للمناقشات الرفيعة المستوى التي تقيم الجسور بين العناصر البيئية والإنمائية والاجتماعية والاقتصادية وتصل فيما بينها، ورأت أن مجلس الإدارة يشكل ويجب أن يظل يشكل المحفل الرئيسي الذي يمكن فيه للوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين استعراض الأداء البيئي لمنظومة الأمم المتحدة ككل وتحديد الأولويات للأعمال الجديدة. كما لاحظت أن التوصية الرئيسية تتمثل في وجوب إنشاء منتدى بيئي عالمي يعقد سنويا على المستوى الوزاري.

١٨ - كذلك، عقد المنتدى الوزاري البيئي العالمي السنوي الأول الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة في مالو، السويد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وأتاح المنتدى فرصة لوزراء البيئة لمناقشة القضايا الهامة والجديدة للسياسات في الميدان البيئي، واستعراضها ومراجعتها واتخاذ إجراءات بشأنها، كما أتاح منبرا لدراسة ريفية للقضايا ذات

أدرك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا أن وجود البنية الإقليمية المتينة أساسي لضمان قدرته على إدارة جدول الأعمال البيئي العالمي الأشمل والتقدم به، ومن ثم سعى إلى تعزيز وجوده على الصعيد الإقليمي.

١٥ - وكانت الدورة العشرون لمجلس الإدارة مهمة أيضا من حيث توقيتها من أجل تيسير مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة. وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٩٩، اجتمع مجلس الإدارة قبل انعقاد الأفرقة العاملة بين الدورات التابعة للجنة لتمكين البرنامج من تأمين الدعم الشامل للجنة في شكل معلومات علمية وتقنية ومعلومات متعلقة بالسياسات وتحليل للقضايا البيئية العالمية وتقديم المشورة بشأنها. ونظر المجلس في سلسلة من التقارير واعتمد مقرا شاملا، هو المقرر ١٩/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠^(٩)، الذي انصب تحديدا ولأول مرة على عمل اللجنة، وأتاح المجال للمراعاة التامة للبعد البيئي في المناقشات. وعرض مقرر مجلس الإدارة على نحو مفصل آراء المجلس وتوصياته في مجالات المحيطات والبحار والبرنامج العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (A/51/116)، المرفق)، والسياحة المستدامة وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - ويكمل إصلاح وانعاش برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويتعزز بصورة أكبر بتوصيات فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية التي أنشأها الأمين العام عام ١٩٩٨، كجزء من مقترحاته وتدابيره الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وقد أوكلت إلى فرقة العمل مهمة إعداد مقترحات بشأن إصلاح وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة لمساعدة الأمين العام في تقديم توصيات بهذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وقامت فرقة العمل برئاسة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باستعراض الهياكل والترتيبات القائمة التي تم من خلالها تنفيذ الأنشطة البيئية

الفقر والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك والتوزيع غير المنصف للثروات وعبء الديون، وبأن هناك تفاوتاً يدعو للقلق بين الالتزامات والإجراءات العملية، أكد مجلس الإدارة الحاجة الملحة لتنشيط التعاون الدولي القائم على الشواغل المشتركة والمتحلي بروح من الشراكة الدولية والتضامن. وشدد إعلان مالو بالتحديد على القضايا التي ينبغي التصدي لها مثل التهديدات البيئية الناتجة عن الاتجاهات المتسارعة للتحضر ونشوء المدن العملاقة والمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها تغير المناخ وأزمة المياه العذبة العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي والبيئة، والاستخدام غير المستدام للموارد البيولوجية واستنفادها، والجفاف والتصحر، وإزالة الأحراج بشكل غير منضبط، وزيادة حالات الطوارئ البيئية، والأخطار التي تتهدد صحة البشر والبيئة من جراء المواد الكيميائية الخطرة، والمصادر البرية للتلوث.

رابعاً - التطورات البرنامجية الرئيسية الأخيرة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢١ - استجابة للتحديات البيئية وعلى ضوء الولاية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتطور إطار السياسات الخاص به، اتخذ البرنامج عدداً من المبادرات الجديدة التي ستكون ذات أهمية بوجه خاص في إطار استعراض عام ٢٠٠٢ لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتدرج المبادرات المعنية في المجالات التالية: الإعلام والرصد والتقييم والإنذار المبكر؛ القانون البيئي، تنسيق الاتفاقيات البيئية؛ التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد؛ والبعد الإقليمي.

ألف - الإعلام والرصد والتقييم والإنذار المبكر

٢٢ - قدم جدول أعمال القرن ٢١ عرضاً موجزاً لضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتركيز على الرصد والتقييم في مجال البيئة وتعزيز وظيفة الإنذار المبكر، وتنسيق وتشجيع

الأولوية الوارد في جدول الأعمال البيئي، مفسحاً المجال للجدل ومناقشات متعمقة وتفاعل وتبادل لآراء بين المجموعات الرئيسية، ونظم الجهود بحيث تسفر عن وضع استراتيجيات مبدعة وتقديم ما يلزم من توجيهات تتعلق بالسياسة العامة في مجال البيئة.

١٩ - وأتاح المنتدى الوزاري البيئي العالمي في انعقاده الافتتاحي، فرصة لوزراء البيئة للمساهمة من منظور بيئي في جمعية الألفية للأمم المتحدة باستحداث مساهمة بيئية شاملة في المناقشات المتعلقة باستعراض السنوات العشر لمؤتمر ريو من أجل تزويد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بآراء مجلس الإدارة. وقام وزراء البيئة الذين شاركوا في حوار مستفيض ساهم في تيسيره متحدثون رفيعو المستوى من المجال الأكاديمي ودوائر الصناعة والمجتمع المدني، بتقديم آرائهم حول مسائل من بينها استعراض عام ٢٠٠٢ لمؤتمر ريو، والتحديات البيئية الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين، وذلك في إعلان مالو الوزاري، الذي طلب المنتدى في مقره ديسا/١ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى رئيس مجلس الإدارة أن يوجه عناية الجمعية العامة إليه. ووفقاً لذلك أحيل الإعلان إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/54/941، كما أدرج في تقرير دورة مجلس الإدارة، الذي سيرعرض على الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها الخامسة والخمسين.

٢٠ - وتقدم الرؤية التي يطرحها مجلس الإدارة في إعلان مالو، مزيداً من التوجيه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يبذله من جهود لتعزيز أنشطته التي تسهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ويضم الإعلان آراء الحكومات مجتمعة، مبيناً بإيجاز التحديات البيئية الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين. وإدراكاً منه أن الأسباب الجذرية للتدهور البيئي العالمي تكمن في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل انتشار

صياغة الطريقة التي يفهم بها المجتمع الدولي البيئة ويستجيب لها في الألفية الجديدة.

٢٤ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمعهد العالمي للموارد، لإعداد تقرير عن الموارد العالمية سيتم إصداره في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وسوف يعرض التقرير نتائج المرحلة الريادية من تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية، الذي يشكل مسعى تعاوني دولي رئيسي لمعرفة مدى السلامة التي يتمتع بها كوكبنا، كما سيعرض المبادرة التي أبرزها الأمين العام في تقريره الموجه إلى جمعية الألفية المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000).

٢٥ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توسيع شبكة مراكز الامتياز للمعلومات والرصد في مجال البيئة التابعة له، وذلك مثلا عن طريق القيام رسميا بإدماج المركز العالمي لرصد الحفظ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإنشاء غرفة لتبادل المعلومات في إطار خطة العمل العالمية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ويجري أيضا استكشاف احتمالات إنشاء مراكز امتياز في مجالات بيئية أساسية أخرى تستدعي الرصد والتقييم، مثل تدهور الأراضي.

٢٦ - ويجري كذلك تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مجموعة من التقييمات الخاصة بالقطاعات تتناول قضايا بيئية أساسية مثل، التقييم العالمي للمياه الدولية، تقييم الألفية لحالة النظم الإيكولوجية في العالم، وبرنامج الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي، وبرنامج الهوامش الصحراوية. والهدف الأساسي للتقييم العالمي للمياه الدولية هو تزويد الحكومات وصناع القرار ووكالات التمويل بتحديد كمي ودقيق من الناحية العلمية، وتقييم للقضايا المرتبطة بالمياه في مختلف المناطق شبه الإقليمية

البحث العلمي ذي الصلة بغية توفير أساس متماسك لصناعة القرار ونشر المعلومات والبيانات في مجال البيئة. واستنادا إلى إعلان نيروبي الذي عزز تأكيده على ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقوية تلك الوظائف، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية استشرافية شاملة في هذا المجال لتمكينه من تنفيذ ولايته لإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض، مستفيدا من القدرة التقنية المتوافرة في شبكة من مراكز الامتياز في البلدان المتقدمة والنامية.

٢٣ - ويقيي برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض، مسلطا الضوء على القضايا الجديدة من خلال تقاريره العالمية والإقليمية حول حالة البيئة. وأصدرت العملية الثانية لتوقعات البيئة العالمية تقرير توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وقوبل بإستحسان كبير. وتم أيضا إصدار تقارير مصاحبة لتقرير توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠ تتعامل مع ثلاث مناطق رئيسية من الدول الجزرية الصغيرة النامية هي تحديدا منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة غرب المحيط الهندي ومنطقة المحيط الهادئ وكذلك نسخة بعنوان: "باتشاهاما: أرضنا، مستقبلنا." وقدم تقرير توقعات البيئة ٢٠٠٠ تقييما مقنعا ومثيرا للاهتمام للطابع الخطير الذي تتسم به التهديدات البيئية التي تواجه المجتمع الدولي. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة التحضير للتقرير الثالث لتوقعات البيئة العالمية المقرر أن يكتمل في عام ٢٠٠٢ من أجل توفير مدخلات موضوعية رئيسية لاستعراض السنوات العشر لتنفيذ مؤتمر ريو، على أساس تقدم تقييم واضح للوضع البيئي العالمي. وسوف تراجع العملية التالية لتقرير توقعات البيئة العالمية الثالث، التي سيجري في نطاقها تجميع وتوليف معارف متوافرة لدى أكثر من ٨٥٠ خبيرا من حوالي ٣٥ مؤسسة علمية موزعة في جميع أرجاء العالم ما تم تحقيقه خلال ٣٠ سنة مضت، وتستند إلى منظور استشرافي لمدة ٣٠ سنة مقبلة، بغية إعادة

بمجاللات السكان وبيئة الأرض وقضايا الموارد عبر الحدود والأخطار الطبيعية. أما المجاللات الإضافية التي يجري فيها تطوير مجموعات البيانات فترتبط باللاجئين والبيئة وبالتهديد الناشئ للمياه العذبة في العالم.

٢٩ - وتنفذ الأنشطة في هذا المجال مع شبكة عالمية النطاق من الشركاء في مجال التقييم والإعلام البيئيين. ويجري أيضا إصلاح الشبكة العالمية لتبادل المعلومات البيئية (انوتيرا) لتحسين سبل حصول الجمهور على المعلومات، الأمر الذي يعزز قدرة الجمهور على المشاركة في صنع القرار في مجال البيئة. ويركز جزء من أنشطة هذه الشبكة العالمية لتبادل المعلومات البيئية على مجالات موضوعية محددة مثل تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية الخطرة عن طريق تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم الذي يشترك في تنفيذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

باء - القانون البيئي

٣٠ - أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في إبرام اتفاقات بيئية متعددة الأطراف في عدة مجالات رئيسية. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ نشوئه، بدور محوري في تطوير وتنفيذ القانون البيئي بأكمله. ويدعو جدول أعمال القرن ٢١ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتركيز بالتحديد على "زيادة تطوير القانون البيئي الدولي وتعزيز تنفيذه وتنسيق المهام الناشئة عن العدد المتزايد للاتفاقات القانونية الدولية". وقد أعيد تأكيد هذه الولاية في برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي ينص على أنه "يتعين تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال زيادة تطوير القانون البيئي الدولي بما في ذلك إقامة روابط مشتركة متماسكة فيما بين الاتفاقيات البيئية القائمة بالتعاون مع مؤتمرات الأطراف أو الهيئات الإدارية ذات الصلة".

على نطاق العالم، اعترافا بالأهمية المركزية التي اكتسبتها المياه في إطار جدول الأعمال الدولي. ويركز التقييم العالمي للمياه الدولية الذي يعتمد نمحا شاملا يتضمن الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشواغل البيئية على موضوعات حاسمة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي مجمعة في خمسة مجالات رئيسية للشواغل التي تدعو للقلق وهي: النقص في المياه العذبة؛ والتلوث؛ الموثل وتغير المجتمع المحلي؛ الاستغلال غير المستدام للمصائد السمكية والموارد الحية الأخرى؛ والتغير العالمي.

٢٧ - وفي مجال تغير المناخ، من المقرر أن يكتمل في عام ٢٠٠١ تقرير التقييم الثالث للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي يقدم له برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية خدمات الأمانة، ويتألف التقرير من تقييم شامل ومستكمل لأبعاد التغير المناخي العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية والمتصلة بالسياسات. ويركز التقرير أيضا على نتائج جديدة تم التوصل إليها منذ التقرير التاريخي الثاني للفريق بشأن التقييم لعام ١٩٩٥، ويعترف بأن تغير المناخ قضية عالمية ويشدد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للجوانب الإقليمية لها. ومرة ثانية، سيجري وضع تقرير تجميعي بأسلوب غير تقني يناسب رسمي السياسات ويتصدى لطائفة واسعة من المسائل الأساسية المتصلة بالسياسة العامة.

٢٨ - واستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تزويد مقرري السياسات بقدرات الإنذار المبكر ومعلومات عن القضايا الجديدة والتهديدات البيئية من أجل تيسير حوارات السياسات حول هذه القضايا وتشجيع تطوير استراتيجيات لتقليل التأثير بها. وتسهم قاعدة البيانات في مجال معلومات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تطوير قدرة الإنذار المبكر بشأن القضايا والتهديدات البيئية الناشئة. ومن بين مجموعات البيانات المطورة مؤخرا، بيانات تتصل

للبيئة وعملية استعراض السنوات العشر لتنفيذ مؤتمر ريو، فرصة لاتخاذ إجراءات محددة بشأن عدد من العناصر ذات الأولوية العليا، بما في ذلك ما يتصل منها بالتنفيذ وبناء القدرات ومنع وقوع الضرر البيئي والتخفيف من تأثيره والتعويض عنه وتقويمه. ومن المسلم به أيضا أن وتيرة التغيير البيئي آخذة بالتسارع، ما يستدعي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجهات الناشطة الأخرى في مجال القانون البيئي الرد بسرعة وبفعالية في تطوير الاستجابات للقضايا المستجدة والأخرى الآخذة بالظهور. ونظرا لقيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة باستعراض حالة القانون البيئي دوريا، فإنه سيظل قادرا على الاستجابة بفعالية للتحديات والفرص المستجدة، غير أنه ينبغي لجانب من عملية الاستعراض أن يتناول بالدراسة القضايا الجديدة التي يمكن التصدي لها بفعالية من خلال تطوير وتقوية القانون البيئي. وبهذا الخصوص، ناقش الفريق عددا من القضايا التي قد يكون من الضروري اتخاذ إجراء بشأنها لتطوير الاستجابات القانونية في المستقبل، ومن بين هذه القضايا، التغييرات في دورة النيتروجين ومسببات احتلال هرمونات الغدد الصماء، والمستحضرات الصيدلانية الناشطة بيولوجيا في مياه الشرب، واللاجئين البيئيين والأنواع الغازية الغريبة. وسوف تتم دراسة برنامج مونتيفيديو الثالث ووضع صيغته النهائية في اجتماع لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي - وهو اجتماع حكومي دولي مفتوح العضوية سيعقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وستقدم نتائجه إلى مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين، لاعتمادها.

٣٤ - وتم إحراز تقدم مطرد في تنفيذ وزيادة تحسين الاتفاقيات البيئية القائمة وتطوير اتفاقيات أخرى جديدة والتفاوض بشأنها. وقد تم تحقيق تقدم كبير في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي^(١٠) باعتماد بروتوكول قرطاجنة

٣١ - وفي هذا الإطار وعملا بمقرر مجلس الإدارة ٣/٢٠ المؤرخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية إعداد برنامج السنوات العشر الثالث لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا (برنامج مونتيفيديو الثالث)، وذلك بالتشاور مع الحكومات والمنظمات ذات الصلة. وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كجزء من هذه العملية، اجتماعين لفريق خبراء دولي أسندت إليه مهمة تطوير عناصر البرنامج. والهدف الشامل للبرنامج هو زيادة فعالية القانون البيئي في المساعدة على حماية وحفظ البيئة العالمية وتعزيز التنمية المستدامة. ولهذا الغرض سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تطوير وتقنين وتنفيذ القانون البيئي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٢ - سوف يبنى برنامج مونتيفيديو الثالث على نهج يعتمد على المساهمات المقدمة من مجالات الاختصاص والتقنيات المختلفة ومنظوراتها المتبعة، وسيتم في عملية التنفيذ مراعاة القوى الدافعة المؤدية إلى التغيير البيئي مثل الفقر والعمالة وتحرير التجارة. ويمكن هذا النهج البرنامج من التصدي لقضايا بيئية داخل إطار يستغل الروابط القائمة بين المنظورات العلمية والاقتصادية والمنظورات الأخرى المتعلقة بالسياسات في تطوير الاستجابات القانونية والمؤسسية. كما يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جهوده الرامية إلى زيادة إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة في برامج منظومة الأمم المتحدة، والانتفاع على النحو الأكفأ بالمساهمات الواردة من منظمات ومؤسسات ومجموعات من خارج الأمم المتحدة، التي قد تعمل كجهات شريكة في مهمة تطوير القانون البيئي وتنفيذه.

٣٣ - وتحدد العناصر المقترحة لبرنامج مونتيفيديو الثالث، كما وضعها فريق الخبراء، أولويات العمل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويؤمل في هذا الصدد، أن توفر الدورة الحادية والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة

٣٦ - وأدخلت التحسينات إلى حد كبير في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، بإعداد برامج عمل إقليمية، وتحديد الفضلات بوصفها مصدرا برياً رئيسياً من مصادر التلوث، وتنفيذ التقييم العالمي للمياه الدولية الممول من مرفق البيئة العالمية، وإنشاء غرفة تبادل المعلومات (www.gpa.unep.org)، وتطوير خطة عمل استراتيجية حول مياه النفايات البلدية بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمجلس التعاوني لإمداد المياه والتصحاح، ويجري أيضاً وضع الخطط المتعلقة بالاستعراض الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي في عام ٢٠٠١.

جيم - تنسيق الاتفاقيات البيئية

٣٧ - وبالإضافة إلى زيادة تطوير القانون البيئي الدولي وتعزيز تنفيذه، أشار جدول أعمال القرن ٢١ إلى ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بـ "التركيز على تنسيق المهام الناشئة عن العدد المتزايد للاتفاقيات القانونية الدولية". وقد أُعيد تأكيد ذلك في برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي أشار إلى دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إقامة روابط مشتركة متماسكة فيما بين الاتفاقيات البيئية بالتعاون مع مؤتمرات الأطراف أو الهيئات الإدارية ذات الصلة، وقد سعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعمل من أجل تحسين التماسك وأوجه التكامل بين الترتيبات المؤسسية البيئية والمرتبطة بالبيئة، وزيادة التشديد على تيسير التعاون وتحديد أوجه التداعم بين الاتفاقيات بتسخير إمكانات البرنامج بكامله ليسهم في تحقيق الأهداف المتفق عليها بموجب مختلف الاتفاقيات وخطط العمل العالمية والإقليمية.

٣٨ - واتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع هيئات إدارة الاتفاقيات البيئية والاتفاقيات الأخرى المرتبطة بالبيئة، مجموعة مبادرات لإقامة روابط مشتركة متماسكة فيما بين

السلامة الاحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويقدم البروتوكول، الذي يعتبر أول معاهدة عالمية تعيد تأكيد وإدماج وتطبيق النهج التحوطي المعلن عنه في إعلان ريو للبيئة والتنمية^(١)، موجزا للإجراءات الرامية إلى التعامل مع القضايا الناشئة عن النقل العابر للحدود، والعبور، والمناولة، والاستخدام للكائنات الحية المحوّرة جينياً - والسلع المحتوية عليها - التي قد تؤثر بصورة سلبية في حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي أو تشكل أخطاراً على صحة البشر والبيئة.

٣٥ - وأحرز أيضاً تقدم بارز في جدول أعمال المواد الكيميائية العالمي باعتماد اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، والتي فُتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. كما أحرز تقدم ملموس أيضاً في أربع جولات من المفاوضات عقدت برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف إبرام معاهدة عالمية لتقليل استخدام ملوثات عضوية ثابتة معينة والقضاء عليها. ومن المرتقب التوصل إلى اتفاق قبل الموعد النهائي المبين في ولاية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادرة في عام ١٩٩٧، في أثناء الجولة الأخيرة من المفاوضات المقرر عقدها في جنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي مجال إدارة النفايات الخطرة، تم اعتماد بروتوكول بازل بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وجرى ذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، في اجتماع الذكرى العاشرة للأطراف في الاتفاقية. ووضع البروتوكول، وهو حصيلة المفاوضات التي بدأت عام ١٩٩٣، قواعد وأحكام تتعلق بالمسؤولية والتعويض للتصدي للضرر الناجم عن انسكابات النفايات الخطرة التي تحدث بصورة عرضية أثناء عمليات التصدير أو الاستيراد.

الإقليمي وشبه الإقليمي ودعم الحماية البيئية. وقد عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطته في مختلف المناطق، وبخاصة عن طريق مكاتبه الإقليمية وغيرها من الأطر التعاونية الإقليمية والمؤسسية شبه الإقليمية. وتعمل المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كوسائل لتيسير وتحسين التعاون ليس مع الحكومات والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية فحسب، بل أيضا مع المؤسسات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة ومع المجتمع المدني، لنشر المعلومات وتقديم المشورة وخدمات التدريب وتوفير المحافل اللازمة لإجراء المشاورات وبناء توافقات الآراء. وتضم الأنشطة الإقليمية أنشطة تقييم البيئة في المناطق؛ وتعزيز الحوارات الإقليمية المتعلقة بالسياسات حول القضايا البيئية الجديدة؛ وتحفيز الإجراءات البيئية على نطاق المناطق بدعم ما هو قائم من أطر مؤسسية إقليمية أو اتفاقيات بيئية إقليمية؛ وأنشطة بناء القدرات لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٤١ - وتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن أحد مجالات التركيز الأساسية الخاصة به - وهو تقديم الدعم لأفريقيا - إجراء مجموعة من الأنشطة في إطار المبادرة الخاصة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتعهد في هذه الإجراءات إلى تطوير دعم السياسات وبناء القدرات للمفاوضات الدولية من خلال أمور من بينها، إعادة إنعاش المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بوصفه المنتدى الأفريقي الرئيسي للسياسات في مجال البيئة؛ وقد استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاورات على مستوى الخبراء وعلى المستوى الوزاري لتيسير تكوين موقف أفريقي مشترك للدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (A/AC.237/18 (Part II) و Add.1 و Corr.1، المرفق) والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية

الاتفاقيات وتعزيز فعالية تنفيذها. وفي هذا الصدد، كان معروضا على الجمعية العامة مجموعة من التقارير تتصدى إلى الحاجة لتحسين أوجه التكامل بين الصكوك الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة (A/53/477 & A/54/468) وسيُعرض على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقرير أعد عملا بالقرار ١٨٦/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ حول "الترتيبات المؤسسية الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة". ويقدم التقرير عرضا موجزا للتقدم الملحوظ الذي أُحرز في هذا المجال من خلال المبادرات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتخذتها أمانات الاتفاقيات والجهات الشريكة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وكذلك مجالات زيادة التعاون.

٣٩ - وإضافة إلى العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعيد الدولي، يمنح البرنامج أولوية عليا لإنعاش اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، مقيما جسورا أكثر صلابة بينها وبين الاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة. وقد أمكن إحراز تقدم هام في المجالات التالية: تعزيز وتيسير التعاون على المستوى الأفقي فيما بينها؛ إدماج عملها في تنفيذ وتطوير واستخدام التقييم العالمي للمياه الدولية؛ تعزيز قدراتها في تنفيذ برنامج العمل العالمي؛ تحديد المجالات ذات الأولوية في برامج العمل الخاصة بها ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - التي تتطلب دعما برنامجيا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتقوية قدراتها المتعلقة بإدارة المعلومات بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات فيما بين الاتفاقيات البيئية العالمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومعها.

دال - التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي

٤٠ - أورد جدول أعمال القرن ٢١ بإيجاز ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتركيز على تعزيز التعاون

مجالات الرؤى والنهج المشتركة فيما بين الأطراف المعنية الرئيسية وبناء الشراكات لتعزيز التآزر وأوجه التكامل مع منظمات أخرى تعمل في مضمار التجارة والبيئة.

٤٥ - وفي المنتدى الاقتصادي العالمي ١٩٩٩ المعقود في دافوس، سويسرا، طلب الأمين العام إلى دوائر الأعمال أن تنهض بدورها، وأن تحرص على تقديم الإثبات العملي في أي مكان تعمل فيه على مواطنها العالمية الصالحة. واقترح قيام "اتفاق عالمي" يتناول ثلاثة من مجالات الاتفاق الدولي المشترك هي: حقوق الإنسان، معايير العمل، وحماية البيئة. ودعا دوائر الأعمال إلى مساندة النهج التحوطني حيال التحديات البيئية؛ واتخاذ المبادرات لتشجيع زيادة حجم المسؤولية البيئية؛ وتشجيع تطوير وانتشار التكنولوجيات السليمة بيئياً. وقد سعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تطوير العناصر المتعلقة بالبيئة في هذا الاتفاق العالمي، مستفيداً من علاقته القائمة منذ وقت بعيد مع القطاع الخاص.

واو - التمويل

٤٦ - لقد تزايد عدد الصكوك الدولية المعنية بالبيئة، غير أن الموارد المالية المتاحة لدعم الإجراءات الدولية والوطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة، لا تزال تقل كثيراً عن المستوى المطلوب. وكما ورد في إعلان نيروبي، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتاج، لكي ينفذ ولايته إلى "موارد مالية كافية ومستقرة ومنظمة" وقد أعاد المجتمع الدولي تأكيد ذلك في سلسلة من قرارات الجمعية العامة وفي برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومع أن حجم الموارد المتاحة لصندوق البيئة شهد تقلبات كبيرة في الفترة المنقضية منذ انعقاد مؤتمر ريو، فإنه من المتوقع أن يحصل برنامج العمل ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ الذي تبلغ ميزانيته المعتمدة لفترة السنتين ١٢٠ مليون دولار، على التمويل الكامل مما يعكس مدى تزايد الثقة في المنظمة على المستوى

الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا (A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني)، والدورة الرابعة للمحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات.

٤٢ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً الدعم لأطر إقليمية وزارية بيئية أخرى هي منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويعمل البرنامج أيضاً بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار عملية البيئة من أجل أوروبا، ومع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة.

هاء - التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

٤٣ - يسلط برنامج الأمم المتحدة للبيئة تركيزه على زيادة الوعي والارتقاء بنقل المعلومات وبناء القدرات وتعزيز التعاون والشراكات في مجال التكنولوجيا ونقلها، وتحسين فهم التأثيرات البيئية الناشئة عن قضايا التجارة وتعزيز إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية وتحفيز أنشطة السلامة الكيميائية العالمية في مجال التكنولوجيا.

٤٤ - واتجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تقوية أنشطته فيما يتعلق بتحسين فهم البلدان للروابط المشتركة بين قضايا البيئة والتجارة والتنمية وأوجه التكامل بينها. ويركز البرنامج على أربعة أنشطة متكاملة ومتممة لبعضها هي بالتحديد، البحوث في مضمار سياسات البيئة والتجارة، والنهج العملية لدمج تلك السياسات لتحقيق التنمية المستدامة. وبناء القدرات لتطوير سياسات بيئية وتجارية متداخلة بما في ذلك عن طريق القيام مؤخراً بإنشاء فرقة عمل مشتركة مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية وبناء توافق الآراء عن طريق إذكاء الوعي والمشاورات والحوارات للبحث عن

١٢١ بلدا ناميا. يضاف إلى ذلك، أن طرائق تمويل الأنشطة في إطار الاتفاقية المرتقبة بشأن الملوثات العضوية الثابتة، لا تزال قيد البحث.

٤٩ - ولا تزال الآليات المالية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف قضية شائكة في عمليات التفاوض ولا سيما في ضوء انخفاض الموارد. بصورة ثابتة إلى دون المستوى المطلوب، كما كان الحال بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وإلى جانب النجاح الكبير الذي تحقق في مجال التمويل لمجالات محددة من خلال مرفق البيئة العالمية، ما فتئت القيود المالية تشكل بوجه عام عقبة رئيسية تعترض تلبية المتطلبات العاجلة لجدول الأعمال البيئي الدولي.

زاي - الاستنتاجات

٥٠ - حسبما ورد في إعلان مالو لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين يشكل لحظة حاسمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حرصا على وقف الاتجاهات المتزايدة للتدهور البيئي التي تتهدد الاستدامة في هذا الكوكب وتصحيح مسارها، وقد ورد في الإعلان تأكيد الحاجة الملحة لتنشيط وإنعاش التعاون الدولي القائم على الاهتمامات المشتركة وعلى روح من الشراكة الدولية والتضامن.

٥١ - وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أخذ يتضح للمجتمع الدولي الآن وبصورة متزايدة، أن نطاق المشاكل الراهنة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة يتطلب تعبئة الإرادة السياسية والموارد المالية والتقنية بدعم من مؤسسات قوية ومركزة تتجاوز ما هو متوافر حاليا في وجه الأدلة الجديدة التي تؤكد الطابع الخطير الذي تتسم به التهديدات البيئية العالمية.

٥٢ - وقد اتسمت الخريطة المؤسسية في هذا المجال منذ انعقاد مؤتمر ريو، بتزايد عدد الصكوك الدولية المعنية بالبيئة

السياسي. وقد تم ذلك في وقت يشهد فيه التنافس على الموارد من أجل الأنشطة المرتبطة بالبيئة الذي صاحب وضع العديد من المعاهدات البيئية الدولية الرئيسية والآليات المالية المقترنة بها، ومع ذلك، فإن الأفكار التي عبر عنها إعلان نيروبي لا تزال بحاجة إلى التحقيق.

٤٧ - وأحد المجالات التي أحرز فيها تقدم كبير أثناء هذه الفترة، هو إنشاء مرفق البيئة العالمية ثم تجديد موارده بنجاح، وهو ما قام بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ويعمل مرفق البيئة العالمية على تعزيز التعاون الدولي وتيسير إجراءات التمويل للتصدي في إطار التنمية المستدامة لمسائل فقدان التنوع البيولوجي، وتغيرات المناخ من جراء انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتلوث المياه العابرة للحدود الإقليمية، ونفاد طبقة الأوزون، وتدهور الأراضي. ويُجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه جهة شريكة منفذة بنفس المستوى، تقييمات وتحليلات بيئية، ويقدم المشورة العلمية بشأن صياغة أولويات وبرامج مرفق البيئة العالمية ولا سيما عن طريق الفريق الاستشاري العلمي والتقني. وفي السنة الماضية، بلغ إجمالي تكاليف مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي يمولها مرفق البيئة العالمية ١٧٥ مليون دولار، إلى جانب مبادرات هامة أخرى تضاف إلى حافظة المشاريع مثل التقييم العالمي للمياه الدولية، والتقييم الإقليمي للمواد السمية الثابتة وإنشاء مرفق لوضع تقديرات للموارد الشمسية والموارد المتعلقة بالرياح. وشهد عام ٢٠٠٠ أيضا بداية تقييم كامل النطاق للنظم الأيكولوجية في الألفية الجديدة، وتزايد الإجراءات الداعمة للمبادرة الخاصة بأفريقيا المعنية بالأرض والمياه.

٤٨ - ويواصل الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال الذي أنشئ عام ١٩٩٠، تقديم المساعدة للأطراف من البلدان النامية، بمساهمات تجاوزت المليار دولار بنهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٠ لأنشطة ومشروعات موزعة في

الجديدة، ما يؤدي إلى زيادة فعالية استخدام الموارد والخبرات.

٥٤ - وكما ذكر أعلاه، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا على تعزيز التماسك وأوجه التكامل بين الترتيبات المؤسسية البيئية والترتيبات الأخرى المتصلة بالبيئة ويضع المزيد من التشديد على تيسير التعاون وتبين أوجه التداعم فيما بين الاتفاقيات البيئية، ويسخر إمكانيات البرنامج بكامله للإسهام في الأهداف المتفق عليها. بموجب الاتفاقيات وخطط العمل العالمية والإقليمية المختلفة. وبهذا الخصوص، تناولت الجمعية العامة هذه القضية في مداولاتها الجارية طوال السنوات الثلاث الأخيرة بشأن "استعراض الترتيبات المؤسسية الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة" كما أنه معروض عليها في دورتها الحالية، تقرير يقدم عرضا موجزا للتقدم المحرز في هذا الشأن، أعد عملا بالقرار ١٨٦/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٥٥ - وعند النظر في الترتيبات المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة، لمعالجة التحديات التي تطرحها البيئة ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا السياق، يتضح أن للبرنامج دورا مميزا لتوفير المعلومات العلمية والتقنية والمتعلقة بالسياسات، وإسداء المشورة بشأن البيئة. فدوره المعني بتطوير السياسات العامة، والمعايير والتحليلات هو دور أساسي لإعطاء المزيد من الزخم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، استهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة داخل إطار البرنامج لما يقدمه من مساهمات لاستعراض عام ٢٠٠٢ لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو. ويمثل التقرير الحالي الدراسة الأولية التي يجريها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهذه العملية. ولدى اضطلاعهم بهذه الممارسة، يحيط مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة علما بوجه

والتنمية المستدامة، ومع أن النجاح في إبرام مختلف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف يمثل سجلا لافتا لما حققه المجتمع الدولي من إنجازات، إلا أنه يبرز أيضا الحاجة إلى استمرار السياسات المتناسكة فيما بين الصكوك المختلفة القائمة في مجال البيئة، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه التكامل والتماسك والتداعم في تنفيذها. ومن أجل التكيف والاستجابة بفعالية لهذه الحقائق المستجدة، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسترشدا بمقررات مجلس إدارته وقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك قرارها ٢٤٢/٥٣ بشأن تقرير الأمين العام المعني بالبيئة والمستوطنات البشرية، بعملية إعادة تشكيل كبيرة ساهمت في تحديد موقع للبرنامج يمكنه من الاضطلاع بولايته لتحفيز وتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة للبعد البيئي من جدول أعمال القرن ٢١. وقد خرج برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عملية إعادة التشكيل برنامج عمل ملبور ومتكامل ووظيفي، إضافة إلى هيكل تنظيمي جديد.

٥٣ - وثمة ضرورة واضحة ومعترف بها لاتباع نهج أكثر تماسكا ومتعددة الاختصاصات حيال قضايا بيئية محددة. وبغية تناول الروابط المشتركة والفجوات، كما أوصت بذلك فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية وصادق على توصيتها مجلس الإدارة والجمعية العامة ثم لجنة التنسيق الإدارية، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء فريق للإدارة البيئية، كآلية لحل المشاكل موجهة نحو تحقيق النتائج، من أجل تعزيز الإجراءات المنسقة بشأن قضايا بيئية محددة. ومن المتوخى أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للفريق في تحقيق التنسيق الفعال والعمل المشترك. والهدف الآخر للفريق هو تيسير عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدى فهو ضمه بمسؤولياته كمدير مهمة. ومن شأن هذه الترتيبات المتطورة أن تتيح المجال لمنظومة الأمم المتحدة لتوفير آلية مرنة قائمة على التعاون والمشاركة لدعم وتنسيق مختلف الأنشطة المرتبطة بالبيئة، والاستجابة بأسلوب مناسب زمنيا للقضايا

٢٠٠٢ لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حيث أفادوا بما يلي:

”ينبغي أن يتولى مؤتمر دولي على مستوى القمة إجراء استعراض عام ٢٠٠٢ لتنفيذ ما أسفر عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على ألا يكون الهدف هو إعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١، لأنه لا يزال سارياً، وإنما بث روح جديدة من التعاون والحيوية بناء على إجراءات متفق عليها في السعي المشترك نحو التنمية المستدامة. وبهذا الخصوص يتعين على الحكومات ألا تتوانى عن التصديق على كافة الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية، خصوصاً ما يتعلق منها بالمناخ والتصحر، والسلامة الإحيائية والمواد الكيميائية.

”ويتعين على الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تأدية دور رئيسي في الإعداد لاستعراض عام ٢٠٠٢ لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وأن تحرص على الدراسة الوافية للبعد البيئي في التنمية المستدامة بناء على تقييم إجمالي لحالة البيئة العالمية، ويجب عليها الإسراع في خطى ترتيبات هذا المؤتمر.

”وينبغي أن يستهدف مؤتمر ٢٠٠٢ التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة، ولا سيما العواقب التي استشرت من جراء الفقر الذي يثقل كواهل نسبة كبيرة من سكان الأرض، وما يقابله من استهلاك ينم عن الإسراف والتبديد، والاستخدام القاصر للموارد مما يؤدي إلى تواصل دوامة التدهور البيئي والفقر المتزايد.

خاص بإعلان مالمو الذي اعتمده الاجتماع الأول للمنتدى الوزاري البيئي العالمي في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ وبالأراء الواردة فيه حول التحديات الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين، ويقدم التوصيات بشأن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في الاستجابة لتلك التحديات.

٥٦ - وكما أكد الأمين العام في تقريره الموجه إلى جمعية الألفية المعنون ”نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين“، فإن ضخامة التحديات البيئية التي تواجه المجتمع الدولي تستدعي اتخاذ الحلول العاجلة والتعاون الدولي على النطاق المطلوب لجعل التنمية المستدامة واقعا حقيقيا. ومن أجل تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى حد كبير لمواجهة هذه التحديات، جرى إنعاش وإصلاح البرنامج بشكل كبير مع الأخذ في الاعتبار التغييرات الجارحة التي أثرت في السياق السياسي والاقتصادي الدولي طيلة العقد المنصرم. وانطلاقاً من هذا الإصلاح المؤسسي الموسع والتزود بمكاسب ملموسة لا يستهان بها في المجالات العلمية والتكنولوجية، فإنه في مقدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته الآن، تقديم مساهمات موحية بعيدة الأثر في العملية التحضيرية المفوضية إلى استعراض السنوات العشر لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو، والمساعدة في تنشيط الإرادة السياسية والزخم بروح من الشراكة والتعاون التي تضمنها ذلك المؤتمر.

٥٧ - وفي هذا الصدد، وفي سياق تأكيد وزراء البيئة وكبار المسؤولين، على أن استعراض عام ٢٠٠٢ وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يوفران فرصة أخرى للمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ التزاماته وتقوية أواصر التعاون الدولي المطلوب بصورة ملحة للغاية للتصدي للتحديات التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، فإنهم أعربوا عن آرائهم بشأن استعراض عام

”ويتعين على مؤتمر ٢٠٠٢ أن يستعرض متطلبات التعزيز الكبير للهيكل المؤسسي لإدارة البيئة الدولية على أساس تقييم احتياجات المستقبل لإقامة بُنى مؤسسية قادرة على التصدي الفعال لشتى التهديدات المحيطة بالبيئة في عالم سائر في طريق العولمة. كما يتعين تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الشأن وتوسيع قاعدته المالية وجعلها أكثر انتظاماً.“

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٢) قرار الجمعية العامة د ١ - ٢/١٩، المرفق.
- (٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/50/25)، الفصل الرابع، المرفق.
- (٤) المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، الفصل الرابع، المرفق.
- (٥) المرجع نفسه، المقرر ١/١٩، المرفق.
- (٦) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/53/25)، المرفق الأول، المقرر د ١ - خامسا/٢.
- (٧) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/54/25 و Add.1) الفصل الرابع، المرفق.
- (٨) المرجع نفسه.
- (٩) المرجع نفسه.
- (١٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ”تعليقات على التنوع الاحيائي“، (مركز الأنشطة البرنامجية للقانون البيئي والمؤسسات البيئية) حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، القرار ١، المرفق الأول.

المرفق

عرض مجمل لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساهمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

الصعيدين الوطني والعالمي بدعم إقامة الشبكات بين المراكز الرئيسية والتنسيق بينها وبناء قدراتها لتحسين إدارة المعلومات والتقييمات البيئية الوطنية والإقليمية. وسوف يتم إشراك المراكز الرئيسية في عمليات حالة البيئة العالمية. وبالترويج للتكنولوجيات الحديثة الخاصة بالاتصالات وإقامة الشبكات، يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فرصة الوصول إلى مصادر فريدة للبيانات والمعلومات. ويجفز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً ويستفيد من البحوث العلمية الموجهة نحو تحسين إدارة المعلومات البيئية في صنع القرارات.

٣ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بتعزيز خبراته البيئية في زيادة تحسين مشاركته مع منظومة الأمم المتحدة في الاستجابات المنسقة للكوارث المتسببة بفعل الظواهر الطبيعية والظواهر الطبيعية المصحوبة بآثار الأنشطة البشرية أو الكوارث الاصطناعية. وقد ظل يطور خدمات وقدرات استجابة أساسية، بما في ذلك وظائف السمسة وغرفة المقاصة، وإنشاء شبكة عالمية من جهات اتصال وطنية معينة رسمية، وتحسين إستمارة الإخطار/الطلب الموحدة للمساعدة، ووضع الصيغة النهائية "للاعتبارات العملية لتطوير آليات وطنية للاستجابة لحالات الطوارئ البيئية". وكانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الطلبات المساعدة. ووفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو ساعد في تيسير مختلف أنواع المساعدة، تبعاً للحالات المحددة والطلبات الوطنية على النحو التالي:

(أ) إجراء تقييم، عن طريق قوة عمل البلقان المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، للتأثيرات الواقعة على البيئة والمستوطنات البشرية من جراء الصراع في البلقان منذ أيار/مايو ١٩٩٩، وقدم التقييم في تقرير بعنوان "صراع كوسوفو، نتائجه على البيئة والمستوطنات البشرية"، صدر

١ - تساهم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من خلال وظائف البرنامج الأساسية على النحو الموجز في هذا التقرير. فأنشطته في ميدان التقييم البيئي، والإعلام والإنذار المبكر، بما في ذلك المهام المتصلة بالكوارث البيئية، توفر أساساً لاتخاذ إجراءات تحت جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق توفير المعلومات لصانعي القرارات. وتتصل وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأخرى بجوانب متنوعة من القضايا القطاعية والمتعددة القطاعات المحددة في جدول أعمال القرن ٢١. وبصفة عامة فإن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الداعمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تغطي فصول الجدول المتعددة، مع الاعتراف بتعقيدات القضايا البيئية التي تتطلب نهج متعددة القطاعات. وتبين المعلومات الواردة أدناه الفصول الرئيسية التي يساهم فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي لا تشير بالضرورة إلى سائر مجموعة الفصول ذات الصلة. وترد هنا فيما بعد الجوانب البارزة للأنشطة الأخيرة ذات الصلة.

أولاً - المعلومات لصنع القرارات

٢ - بفضل وظائف المعلومات والرصد والتقييم، على نحو ما هو موجز في متن التقرير الحالي، يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمله في بناء قاعدة معرفية علمية لجميع الجهات الفاعلة في اتخاذ الإجراءات وصنع القرارات البيئية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتنفذ هذه المهام على

للأضرار التي تسببت فيها الفيضانات والانهيارات الأرضية التي حدثت في فتويلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٤ - وفي إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة - التوعية والتأهب للتصدي لحالات الطوارئ على المستوى المحلي - الذي يهدف إلى الترويج للوقاية من وقوع الحوادث الصناعية ولإعداد خطط لمواجهة حالات الطوارئ، تم تنفيذ الأنشطة التالية: تدشين البرنامج في أفريقيا وإدراجه في حلقات التدارس المعنية بالإنتاج الأنظف التي تنظم في البحرين والصين وتونس؛ وتقوية الصلات الشبكية في الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا ومدغشقر وتايلند وتركيا؛ والتوقيع على اتفاق رسمي مع المركز الآسيوي للتأهب للكوارث في بانكوك؛ وعقد حلقة تدارس خاصة في لندن حول المساهمة المحتملة لصناعة التأمين في تحسين السلامة في مواقع التعدين.

ثانياً - قضايا قطاعية

ألف - حفظ وإدارة الموارد من أجل التنمية

٥ - تعد القضايا القطاعية التي يغطيها الفرع الثاني من جدول أعمال القرن ٢١، المعنونة "حفظ وإدارة الموارد من أجل التنمية"، ذات أهمية مباشرة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث يساعد فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق برنامج عمله العادي. ومؤخراً كانت مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بارزة بصفة خاصة في ميدان المياه حيث غطت المحيطات والبحار والمياه العذبة على السواء وفي ميدان المواد الكيميائية.

باء - الغلاف الجوي

٦ - ودعماً لتنفيذ بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة معلومات متخصصة كجزء من ولايته في العمل كغرفة تبادل

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ظل فريق خبراء دولي يعمل في إجراء دراسات جدوى لمدة أربعة أشهر لأنشطة محددة وللمتطلبات التقنية في "النقاط الساخنة الأربع"؛

(ب) إجراء تقييم، طوال عام ١٩٩٩، للتأثيرات البيئية الناجمة عن فيضانات نهر يانغستي في الصين والتي حدثت في عام ١٩٩٨ والعوامل المساهمة، إضافة إلى تحديد وبناء قدرات لتخفيف آثار الفيضانات وتدابير لإدارتها؛

(ج) إجراء تقييمات للتأثيرات البيئية الناجمة عن انسكاب النفايات السائلة والعالقة المحتوية على السينايد والمعادن الثقيلة من منجم للذهب في رومانيا. وتقديم المساعدة إلى جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية (صربيا والجبل الأسود) وهنغاريا ورومانيا من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، نتجت عنها توصيات حول أنشطة الاستجابة وتحسين الوقاية من وقوع الحوادث والتأهب لها والمساعدة الدولية الممكنة؛

(د) تقييم التأثيرات على البيئة والمستوطنات البشرية من جراء الزلازل التي ضربت تركيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛

(هـ) إجراء تقييم لتأثير فيضانات آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في موزامبيق على البيئة والمستوطنات البشرية هناك، تمخضت عنها توصيات حول تدابير للتخفيف من آثار الفيضانات في المستقبل والتأهب لمواجهتها إضافة إلى سبعة مقترحات مشاريع لإعادة التأهيل في الأجل القصير ولتخفيف الآثار والتأهب لمواجهتها في الأجلين المتوسط والطويل؛

(و) التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء تقييم بيئي اجتماعي اقتصادي تمهيدي

البلدان النامية في عام ١٩٩٩ للامتنال لأحكام البروتوكول. وقد شملت الأنشطة تطبيق نظام المعلومات الاستراتيجية لبرنامج عمل الأوزون وتنفيذ أربعة برامج قطرية أخرى (وصل المجموع الآن إلى ٨٠ مشروعاً)، وأربعة مشاريع إضافية لتعزيز المؤسسات (ليصل المجموع إلى ٧٥ مشروعاً)، ومشاريع تدريب في مجال السياسات العامة لبروميد الميثيل ورصد المواد المستنفدة للأوزون. وقد بلغ مجموع ميزانية برنامج عمل ١٩٩٩ مبلغ ١٠,٥ مليون دولار تتألف من ٧ ملايين دولار من الصندوق المتعدد الأطراف و ١,٥ مليون دولار من المساعـدات الثنائية و ٢ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية.

٨ - قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة قانونية لأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تطوير إطار قانوني إقليمي بشأن تلوث الهواء عبر الحدود، وخاصة بشأن الضباب وحرائق الغابات. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، اختصاصات دراسة جدوى لوضع اتفاق واحد لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التلوث بالضباب عبر الحدود. وعرضت الوثيقة على الاجتماع الرابع عشر لفرقة العمل التقنية المعنية بالضباب وعلى الاجتماع الوزاري الثامن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالضباب وتمت الموافقة عليها.

جيم - الغابات

٩ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خلال عام ١٩٩٩، وبوصفه الوكالة الرائدة ضمن قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات، في تيسير تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وساعد وشارك في رعاية مختلف المبادرات الحكومية لدعم برنامج عمل الفريق الحكومي

معلومات للبروتوكول. وقد شمل ذلك تشغيل ثماني شبكات إقليمية للموظفين القائمين على المواد المستنفدة للأوزون (اثنين في أفريقيا، اثنين في أمريكا اللاتينية، وواحدة في منطقة البحر الكاريبي وواحدة في جنوب آسيا وواحدة في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وواحدة في غرب آسيا) الذين ينظمون حلقات عمل تدريبية حول وضع وإنفاذ نظم تراخيص الاستيراد والتصدير لهذه المواد، وتنفيذ برامج قطرية ومشاريع تقوية مؤسسات، الأمر الذي يدعم البلدان في نجاح تنفيذ الأنشطة الوطنية للتخلص وتنفيذ برامجها القطرية؛ ومساعدة ٨٥ من البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض في إعداد وتنفيذ برامجها القطرية؛ ومساعدة البلدان ذات الاستهلاك المنخفض في التخلص التدريجي التام من استعمال المواد المستنفدة للأوزون في التبريد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليابان؛ ومساعدة ١٥ بلداً في صياغة خطط لإدارة المبردات ومساعدة ٤٥ بلداً في تنفيذ تلك الخطط؛ وبدعم من مرفق البيئة العالمية، مساعدة ٢٠ بلداً من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في جهودها للامتنال لأحكام المتابعة والترخيص الواردة في بروتوكول مونتريال ومنع الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون. وتم اتباع نفس المنهج في البرامج القطرية ومشاريع تقوية المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير ١١ مشروعاً تدريبياً تضمنت تدريباً خاصاً لموظفي وفتي الجمارك. وفي أفريقيا، تم ربط وحدات أوزون وطنية في ٤٠ بلداً، عن طريق شبكتين إقليميتين، من أجل تيسير تنفيذ بروتوكول مونتريال. وقد اجتمعت هذه الوحدات مرتين في عام ١٩٩٩ لتبادل خبراتها ولتشجيع التعاون الإقليمي، وتجد الدعم أيضاً من الصندوق متعدد الأطراف في تنفيذ مشاريع تقوية المؤسسات.

٧ - وفي إطار الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمساعدة

من الأراضي، توحيد فيه الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تدعم كل مجموعة منهما الأخرى. وقد عمل على تطوير ودعم البحوث في نظم وممارسات الموارد من الأراضي الجافة من أجل استدامة تنميتها وإدارتها. وقد تم استكمال قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالتصحر وتم أيضاً إعداد الطبعة الثانية من أطلس العالم للتصحر. وتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي في إعداد دليل عن مؤشرات نوعية الموارد من الأراضي واستدامتها. وروج برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً لنقل التقنيات والتكنولوجيات ولنشر التدريب. وقد تم تنظيم ستة دورات وحلقات عمل تدريبية إقليمية لصالح صانعي القرارات في المستويين المتوسط والعالي للتصدي لقضايا مثل إدارة الموارد من الأراضي الجافة واستدامة إنتاج الأغذية ورصد وتقييم التصحر وتوسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة وتوفير المعلومات العامة. وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مطبوعات متنوعة شملت، "الجوانب الخاصة بإدارة المستدامة للأراضي الجافة"، و"دليل مؤسسات البحوث في الأراضي الجافة"، و"الأبعاد الاجتماعية للتصحر"، و"بيولوجيا مشروحة واستعراض للمواد"، و"مؤشرات الاستدامة والتفاعل بين التصحر والمناخ"، و ١١ عدداً من مجلة "مكافحة التصحر".

١٢ - وفي إطار مبادرة عالمية، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة في ثمانية من بلدان الجنوب الأفريقي في تجميع وتقييم ممارسات حفظ التربة والمياه ونشر المعلومات عن نظم حفظ التربة والمياه بصورة مستدامة وذلك في البلدان ذات البيئات المتماثلة. وتم إكمال تقييمات لحالة تدهور التربة بفعل الإنسان في ١٥ بلداً في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وأجرى تقييم للروابط بين التصحر وكل من التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، بما في ذلك: حلقة العمل العالمية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية/كوستاريكا معنية بالأسباب الأساسية لإزالة الغابات (سان خوسيه، كوستاريكا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)؛ واجتماع خبراء دوليين معني بالمناطق الغابية المحمية، شاركت في رعايته حكومة البرازيل وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (بورتوريكو، آذار/مارس ١٩٩٩)؛ واجتماع خبراء دوليين معني باحتياجات ومتطلبات البلدان ذات الغطاء الغابي الخفيف، شاركت في رعايته حكومة جمهورية إيران الإسلامية (طهران، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩). واستمر الدعم المقدم لأمانة الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وذلك عن طريق انتداب كبير الموظفين من البرنامج. وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل نشط في الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٠). وفضلاً عن ذلك، تم في آذار/مارس ٢٠٠٠ إعداد ورقة موقف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القضايا المتعلقة بالغابات وتخضع الورقة حالياً للاستعراض داخل أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠ - ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً، بالتعاون مع الوكالات الشريكة، حلقتي عمل تدريبيتين عقدتا في بنن وكينيا، تناولتا حفظ واستخدام الموارد الوراثية الغابية، وتم فيهما تدريب ما مجموعه ٤٥ مشاركاً. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً الوكالات الشريكة في إجراء دراسة لتطوير استراتيجيات مناسبة لحفظ واستدامة استخدام الموارد الوراثية الغابية في أفريقيا وجنوب الصحراء.

دال - التصحر والجفاف

١١ - عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خلال السنوات الماضية، على استنباط نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد

الصكوك القانونية والاقتصادية وغيرها. وسوف تتواصل خلال عام ٢٠٠٠ المشاورات مع الحكومات والشركاء الآخرين وأصحاب المصلحة.

هاء - التنوع البيولوجي والتكنولوجيا الأحيائية

١٦ - قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً أساسياً لمؤتمر الأطراف وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في وضع بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية (اعتمد في مونتريال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠). وأثناء عملية المفاوضات، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كجزء من أنشطته لدعم أفريقيا، مشاورات المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة المتعلقة بمفاوضات السلامة الأحيائية في نيروبي في كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٩.

١٧ - وجرى على الصعيد الوطني تنفيذ المشروع التجريبي للنشاط التمكيني في مجال السلامة الأحيائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، من أجل إعداد أطر عمل وطنية للسلامة الأحيائية باستخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية للسلامة في التكنولوجيا الأحيائية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذلك باعتبارها دليلاً. وتم دعم ما مجموعه ١٨ بلداً (بوليفيا، بلغاريا، الكاميرون، الصين، كوبا، مصر، هنغاريا، كينيا، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، باكستان، بولندا، الاتحاد الروسي، تونس، أوغندا وزامبيا). وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ثمانية حلقات عمل إقليمية حول السلامة الأحيائية في الأقاليم التالية: أفريقيا (نيروبي)، آسيا/منطقة المحيط الهادئ (نيودلهي)، وسط/شرق أوروبا (بلد، سلوفينيا)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (هافانا). وغطت حلقات العمل متطلبات بناء القدرات لتعزيز السلامة في التكنولوجيا الأحيائية فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بتقييم المخاطر وإدارة المخاطر المرتبطة بالكائنات الحية المحورة، بما في ذلك تقييم

١٣ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ترويج إجراءات دعم اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا، باعتبارها الدعامة الأساسية لاستراتيجيته في مكافحة التصحر. وتشمل إجراءات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الخصوص المساعدة في تطوير برامج عمل وطنية وشبه إقليمية وإقليمية لتنفيذ الاتفاقية وتحسين التقييمات المتصلة بالسياسات العامة لتدهور الأراضي الجافة، وزيادة التوعية الشاملة بقضايا الأراضي الجافة ومكافحة التصحر، والترويج لنهج شعبية للاستخدام المستدام للأرض ولإدارة الموارد الطبيعية والتقييم في إعداد مشروعات لتقديمها إلى مرفق البيئة العالمية لتمويلها. وتم تدشين برنامج جوائز "التحارب الناجحة" في مجال إنقاذ الأراضي الجافة للمساعدة في زيادة التوعية وتشجيع تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات القابلة للتكرار في استدامة استخدامه إدارة الأراضي ومشاركة المجتمع المدني.

١٤ - وكما ورد ذكره في متن هذا التقرير، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي للدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، في نيروبي في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. واستعرض الاجتماع تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأفريقية المتضررة إضافة إلى الخبرة المكتسبة والنتائج المحققة في إعداد وتنفيذ برامج عمل وطنية وسياسات واستراتيجيات بيئية.

١٥ - وشرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إجراء استعراض وتحليل للاستخدام المستدام للأرض بما في ذلك إدارة التربة. ومع تطور عملية الاستعراض، يجري إيلاء اهتمام خاص للعلاقات المتشابكة والروابط المتداخلة بين وفيما بين كل عنصر من عناصر السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصلة بالأرض والمياه والمناخ والتنوع البيولوجي والصناعة والمواد الكيميائية والتكنولوجيا وبين

المعقود في لاهاي، في تموز/يوليه ١٩٩٩، وحضره ممثلون من أمانات ١٤ اتفاقية وخطه عمل بحار إقليمية، إضافة إلى سبعة من الاتفاقيات العالمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومتابعة للاجتماع الذي عقد في لاهاي، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً برنامجياً استراتيجياً لخطط عمل العديد من اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، ولا سيما في مجالات مثل برنامج العمل العالمي والمبادرة الدولية للشعاب المرجانية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتي تتداخل جميعها مع أولويات برنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة.

٢١ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة إلى الأطراف في اتفاقية حماية وإدارة وتطوير البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي) في عقد الاجتماع الثاني للأطراف في بورت لويس، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وقدم المساعدة للأطراف في اتفاقية التعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا (اتفاقية أبيدجان) في عقد الاجتماع الخامس للأطراف في أكرا، في آذار/مارس ٢٠٠٠، وبذلك ساعد الأطراف في جهودها لاتخاذ تدابير عاجلة مطلوبة لإنعاش الاتفاقيات. وفي هذا الصدد، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقة استراتيجية بعنوان "إنعاش اتفاقيتي نيروبي وأبيدجان: مقترحات، بما فيها عناصر لبرنامج جديد"، قدمها إلى الاجتماعين المذكورين أعلاه. ويعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً على إنشاء آلية إدارية مشتركة بمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتفاقيتي نيروبي وأبيدجان، ينتظر أن تدخل مرحلة التشغيل في منتصف عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشكل نشط في دعم التوأمة (التعاون الأفقي) بين اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق منطقة المحيط الأطلسي (اتفاقية أسبار) واتفاقية أبيدجان وبين اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق واتفاقية نيروبي. وتم التوقيع على ترتيبات التوأمة بين لجنة

آثارها البيئية، وعالج القضايا المتصلة بعمليات نقل الكائنات الحية المحورة عبر الحدود، بما في ذلك آليات وطرائق مناسبة لتوفير وتبادل المعلومات.

١٨ - ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً حلقات عمل تدريبية بالتعاون مع عدد من مراكز الموارد الميكروبية وبخاصة في البرازيل والصين ومصر. وانصب التركيز على تدريب مجموعات متنوعة بلغت نحو ١٥٠ مشاركاً ضمت علماء وخبراء تقنيين وصانعي سياسات عامة وغيرهم في الميادين ذات الصلة. وتناولت حلقات التدريب القضايا الجديدة في ميدان الموارد الجينية الميكروبية. وتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تدريب ١٥ متخصصاً علمياً من رابطة الباحثين الزراعيين في بلدان شرق ووسط أفريقيا في الجوانب التقنية لحفظ الجينات الحيوانية، ومع المعهد الدولي للموارد الجينية النباتية، في تدريب نحو ٥٥ مشاركاً على الجوانب المتنوعة لحفظ الموارد الجينية النباتية واستخدامها في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

١٩ - فضلاً عن ذلك، وفي إطار أنشطته الجارية لتشجيع عناصر التداعم بين الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في أوائل ٢٠٠٠، دليلاً بعنوان: "تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي في أفريقيا"، وليكون أداة مفيدة لتشجيع التنسيق في تنفيذ الاتفاقيات البيئية ذات الصلة.

واو - المحيطات والبحار

٢٠ - أولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعلى أولوياته، على نحو ما سبق ذكره، لانعاش برنامج البحار الإقليمية. وتطويراً للتعاون فيما بين اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقدم مساهمات موضوعية إلى الاجتماع الثاني لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية،

لاهاي في آب/أغسطس ١٩٩٩، حقق تقدماً كبيراً في تعزيز تنفيذ برنامج العمل. وأكمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المرحلة الأولى من إنشاء غرفة تبادل معلومات، شملت تدشين وحدة مركزية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وتطوير وحدات أخرى تركز على فئات مصادر الملوثات، بالتعاون مع الوكالات الرائدة، وهي تحديداً منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي إطار البرنامج أيضاً أكمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة صياغة برنامج عمل عالمي استراتيجي للمياه المستعملة بالبلديات وشرع في تنفيذه. ومن العناصر الرئيسية لخطة العمل هذه إطار عمل موصى به لصنع القرارات يجري تطويره باعتباره دليلاً لصانعي القرارات والموظفين الفنيين المحليين والوطنيين في مجال النظم المناسبة والسليمة بيئياً في إدارة المياه المستعملة. وظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يستكشف جدوى تنظيم سلسلة من الاجتماعات الإقليمية حول خطط العمل الاستراتيجية كاستجابة لمؤتمر عالمي للتصدي لمياه الصرف الصحي باعتبارها إحدى المصادر البرية الرئيسية للتلوث المؤثرة على صحة البشر والنظام الإيكولوجي. وشرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في التحضير للاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي في عام ٢٠٠١، بتنظيم اجتماع لمجموعة خبراء في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تبعاً لطلب مجلس الإدارة في مقره ١٩/٢٠ باء.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتقييم، أكمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء ١٠ تقييمات إقليمية للأنشطة البرية معتمداً على مجموعة من حلقات التدريب التقنية الإقليمية المعقودة في إطار برامج البحار الإقليمية التابعة له، وأكمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد تقريرين تقييميين أعدتهما الفريق المشترك للخبراء المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة

حماية البيئة البحرية لمنطقة البلطيق وبين برنامج البحار الإقليمية لشرقي أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك في أثناء انعقاد المنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٢٢ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه لمختلف الحكومات في مواصلة تطوير اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية التابع لاتفاقية قرطاجنة لحماية وتطوير البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي العظمي (اعتمد في أوروغويستات، أوروبا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)؛

(ب) مشروع اتفاقية ومشروع خطة عمل لشمال شرق منطقة المحيط الهادئ، وسوف يعرض المشروعان على اجتماع خبراء معينين حكوميين رفيعي المستوى تستضيفه حكومة بنما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛

(ج) الإجراءات اللازمة لإنشاء وحدة تنسيق إقليمية لمنطقة شمال غرب منطقة المحيط الهادئ، لدعم الدول الموقعة على خطة عمل شمال غرب منطقة المحيط الهادئ التي اعتمدت في إنشيون، جمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠٠٠، في الاجتماع الخامس من سلسلة الاجتماعات الحكومية الدولية.

٢٣ - وكذلك واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، في تحقيق أهداف اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط العمل ذات الصلة إضافة إلى الاتفاقيات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١). وكما هو موجز في متن التقرير الحالي، حقق مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي، الذي اكتمل إنشاؤه وزود بالموظفين في

العالمية والأنشطة التي تشكل جزءاً من التقييم العالمي للمياه الدولية؛

(ب) توفير أو دعم منتديات لحوارات حكومية دولية في السياسات العامة المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالجوانب البيئية للمياه العذبة؛

(ج) استعراض استجابات السياسات العامة للقضايا الراهنة والآخذة في الظهور؛

(د) الترويج لاستخدام تدابير ووسائل متكاملة في السياسات العامة لدى التصدي للأسباب الأساسية وراء الشواغل الرئيسية المتعلقة بالمياه العذبة؛

(هـ) تشجيع الإجراءات التعاونية للتصدي للتحديات المتزايدة أمام إدارة المياه العذبة؛

(و) تعزيز المشاورات والتنسيق والعمل في إطار الشبكات مع مختلف أصحاب المصلحة.

٢٧ - وجرى بقدر كبير تقوية تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الوكالات الأخرى المنفذة لمرفق البيئة العالمية المشاركة في مشروعات المياه الدولية. وهناك ما مجموعه ٢٥ مشروعاً للمياه الدولية تحت التنفيذ أو الإعداد بتمويل من مرفق البيئة العالمية كنتيجة لطلبات وردت من أكثر من ١٣٠ بلداً. ومن حيث التغطية، تتراوح هذه المشاريع بين أحواض أنهار مثل أحواض الدانوب والميكونغ وأكافانغو، وحوض نهر السنغال وحوض نهر فولتا وأعالي نهر باراغوي، إلى أحواض البحيرات المتقاسمة مثل حوض بحيرة ملاوي وحوض بحيرة أهريد وحوض بحيرة تيتيكاكا وحوض بحيرة فيكتوريا. وقد عززت هذه الجهود العالمية التعاون بين الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية.

٢٨ - وفي ظل التسارع في التوسع الصناعي والنمو السكاني، يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الحوار

البحرية هما بالتحديد: "بحر من المشاكل - قضايا تحت الجهر" و"المصادر والأنشطة البرية المؤثرة على نوعية واستخدامات البيئة البحرية والساحلية وبيئة المياه العذبة المرتبطة بها".

٢٥ - وتم تقديم المساعدة إلى بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وباكستان وسري لانكا لإعداد برامج عمل وطنية للأنشطة البرية. ويجري إعداد برنامج عمل إقليمي للأنشطة البرية للبحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع المنظمة الإقليمية لحفظ البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن. وجرى أيضاً تعزيز التعاون مع العديد من الدوائر الصناعية بالقطاع الخاص ذات الصلة بأهداف برنامج العمل العالمي.

زاي - المياه العذبة

٢٦ - المياه العذبة هي واحدة من أكثر القضايا البيئية الحرجة التي تواجه الكوكب في بداية القرن الحادي والعشرين، على نحو ما هو محدد في عدد من المنتديات والمطبوعات، بما في ذلك، تقارير توقعات البيئة العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد اتفق مجلس الإدارة، في دورته العشرين، على ضرورة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور حيوي في التصدي لقضايا المياه العذبة. وبناء على إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة الأخرى، حددت سياسة واستراتيجية المياه الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أهدافاً تتداخل مع الحدود القطاعية والإدارية وينتظر أن تسهم مساهمة كبيرة في إيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل بعدة وسائل من بينها عن طريق:

(أ) سد الثغرة في المعلومات والمعارف عن قضايا المياه العذبة الحرجة، وبخاصة عن طريق تقارير توقعات البيئة

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ويتضمن هذا المشروع عنصرين: إدارة الطلب على المياه وتخفيف آثار التوسع الحضري على موارد المياه والنظم المائية. وسوف يتم إعداد استراتيجيات لإدارة موارد المياه الجوفية لكل من أديس أبابا ولوساكا، واستراتيجية لإدارة أحواض أنهار لكل من نهرى جوسكي وكليب لمدينة جوهانسبرج.

حاء - المواد الكيميائية

٣٢ - استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القيام بدور قيادي في دعم الأنشطة المتصلة بتقييم المواد الكيميائية إضافة إلى قضايا إدارة المواد الكيميائية، وذلك بالاشتراك مع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الأخرى. وكما ورد ذكره في متن هذا التقرير، وتبعاً للفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، وتحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تم اعتماد اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، وذلك في روتردام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قبل عامين من التاريخ المستهدف الوارد في الفصل ١٩. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، خدمات الأمانة مؤقتاً لاتفاقية روتردام. وعقدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، دورتها السادسة في روما في تموز/يوليه ١٩٩٩، واتخذت، ضمن جملة أمور، قرارات بشأن الترتيبات المؤقتة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، عقدت اللجنة المؤقتة لاستعراض المواد الكيميائية، التي أنشأتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية، دورتها الأولى في جنيف. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ إجراء الموافقة

العالمي الجاري حول مواضيع إدارة المياه الجوفية والمياه الجوفية الدولية، والمياه والدول الجزرية الصغيرة، والمياه والسدود، وتحلية المياه، والمياه للمدن الضخمة للغاية، وتحديات إدارة الطلب على المياه. وتظل مسألة الشراكة بين القطاعين العام والخاص موضوع حوار متزايد في قطاع المياه والإصحاح على نطاق العالم. وفي هذا الصدد، يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المناقشات داخل المجلس العالمي للمياه. وينظر فريق عامل حالياً في جدوى إنشاء صندوق عالمي للمياه.

٢٩ - وفيما يتعلق بإدارة أحواض الأنهار، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مركز النشاط الإقليمي لخطة عمل البحر المتوسط، بإعداد وإصدار "إطار نظري ومبادئ توجيهية تخطيطية للإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار بالمناطق الساحلية" يوفر معلومات عن كيفية الانتفاع من الجمع بين جهود الإدارة بين المناطق الساحلية وأحواض الأنهار، ويقدم إجراءات عن كيفية البدء في تنفيذ أنشطة الإدارة في إطار هذا المفهوم. وتم تنفيذ مشروع بيان عملي في حوض نهر ستينا والمناطق الساحلية المرتبطة بها (البوسنة والهرسك وكرواتيا)، مما فيها إعداد دراسة بيئية واجتماعية اقتصادية إجمالية للمنطقة.

٣٠ - استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في تنفيذ مشروع إدارة حوض متقاسم في بحيرة زينغكاي/خانكا (الحدود بين الصين والاتحاد الروسي)، بتمويل جزئي من الحكومة اليابانية، وبهدف أساسي يتمثل في حفظ موائل الطيور المهاجرة وحماية الأراضي الرطبة عن طريق دراسات تقييمية وتشخيصية للقضايا والتهديدات البيئية الرئيسية. ويجري حالياً استكمال تقرير عن نتائج هذا المشروع.

٣١ - يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في تنفيذ مشروع إدارة المياه للمدن الأفريقية بالاشتراك مع مركز

والأقاليم في معالجة الآثار البيئية والصحة الناجمة عن إطلاق وانبعاثات الملوثات العضوية الثابتة التي قد تختلف من إقليم إلى آخر، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في النصف الأول من عام ٢٠٠٠، في تنفيذ مشروع بعنوان "تقييم على أساس إقليمي للمواد السامة الثابتة"، بتمويل من مرفق البيئة العالمية. ويساعد هذا المشروع في تحديد الأولويات لمرفق البيئة العالمية كما يُخدم كدليل لتوجيه العمل الدولي لحماية الصحة البشرية والبيئة من المواد السامة الثابتة.

٣٦ - ينظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر من ٥٠ حلقة عمل إقليمية وشبه إقليمية في بناء القدرات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ من أجل الترويج للإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية، وعلى وجه التحديد الملوثات العضوية الثابتة المعينة، وذلك بدعم مالي كبير من الولايات المتحدة الأمريكية. ويجري العمل منذ فترة لإنشاء سجلات لرصد إطلاق وانتقال الملوثات في كازاخستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا وأوزبكستان.

٣٧ - فضلاً عن ذلك، تكاتفت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية الصحة البشرية والبيئة بالترويج لاستراتيجيات لمكافحة الملاريا بتقليل الاعتماد على مادة الـ د. د. ت. واتخذت خطوة أولى مهمة في آذار/مارس ٢٠٠٠ تمثلت في تنظيم مشاورات إقليمية لتهيئة البلدان الأفريقية لتقليل الاعتماد على الـ د. د. ت لمكافحة الملاريا ونظمت المشاورة منظمة الصحة العالمية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

طاء - النفايات الخطرة

٣٨ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه وتكميله لأنشطة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. حيث قدم دعماً موضوعياً لتطوير بروتوكول بازل بشأن المسؤولية والتعويض عن

المسبقة عن علم بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٣٣ - وكما ورد ذكره في متن هذا التقرير، يستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المساعدة للحكومات في وضع صك دولي ملزم قانوناً للملوثات العضوية الثابتة عن طريق لجنة التفاوض الحكومية الدولية التي عقدت دورتها الثالثة في جنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ودورها الرابعة في بون، في آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي الجولة الرابعة للمفاوضات، ساعدت المناقشات الموسعة في إرساء قواعد للبت في المساعدة التقنية والمالية في الجولة النهائية للمفاوضات المقرر عقدها في جوهانسبرج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومن القضايا المهمة في هذه المداولات الخبرة المكتسبة من الآليات المالية في أطر الاتفاقيات والبروتوكولات الأخرى.

٣٤ - وتم في عام ١٩٩٨ البدء في تنفيذ عدد من الإجراءات لتشجيع وتيسير تطوير وتبادل المعلومات عن الملوثات العضوية الثابتة وإدارتها. وأقيمت شبكة على نطاق العالم من الخبراء الوطنيين المعيّنين بوصفهم جهات اتصال لهذه الملوثات. وتم أيضاً تطوير قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البدائل وجرى إتاحتها عبر موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الشبكة العالمية الخاص بالملوثات العضوية الثابتة.

٣٥ - في عام ١٩٩٩، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أول حصر للقدرات الموجودة على نطاق العالم لتدمير المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور والتخلص منها. ويوفر هذا للحكومات وغيرها من الجهات المسؤولة عن إدارة نفايات مركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور دليلاً قيماً لتحديد هذه النوعية من المرافق في جميع أنحاء العالم. وتم أيضاً في عام ١٩٩٩ إصدار تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن قوائم حصر الديوكسين والفيوران. ولمساعدة البلدان

حلقة التدارس السادسة رفيعة المستوى المزمع عقدها في مونتريال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ثالثاً - قضايا متعددة القطاعات

ألف - الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

٤٠ - فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي يغطيها الفرع ١ من جدول أعمال القرن ٢١، يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ الإجراءات ذات الصلة المحددة في الفصول الواردة تحت هذا الفرع حسب صلتها بالبيئة.

١ - الاقتصاد والتجارة والبيئة

٤١ - فيما يتعلق بالقضايا الواردة تحت الفصل ٢ المعنون "التعاون الدولي لتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات العامة المحلية ذات الصلة"، يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، معتمداً على قدراته في ميدان البيئة، في إجراءات موجهة نحو كفاءة تداعم التجارة والبيئة.

٤٢ - وكما سبق إيجازه في التقرير الحالي، يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحسين فهم البلدان للروابط وأوجه التكامل بين التجارة، والبيئة، والتنمية، عن طريق إجراء البحوث والدراسات القطرية وأنشطة بناء توافق الآراء. وتشمل هذه الجهود، إجراء البحوث في مجال التجارة والبيئة، مع التركيز على تطوير أساليب عملية موجهة نحو تحقيق الحلول لتقييم وإدارة التأثيرات البيئية للتجارة، وإجراء الدراسات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتعزيز قدراتها في تقييم التأثيرات البيئية لتحرير التجارة ووضع تدابير للاستجابة على صعيد السياسات العامة لإزالة التأثيرات السلبية وتقوية التأثيرات الإيجابية لها في آن واحد.

الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (الذي اعتمد في بازل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩). وبما أن مشاكل النفايات الخطرة متصلة اتصالاً وثيقاً بالطريقة التي تولد وتستهلك بها المنتجات، ركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل متزايد أنشطته في هذا الميدان على دورة حياة الاقتصاد ودور ومسؤولية القطاع الخاص ولا سيما دوائر الصناعة في ذلك.

٣٩ - وساهمت أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الترويج للإنتاج الأنظف، وكذلك في توعية النفايات الخطرة. وفي أعقاب التوقيع على الإعلان الدولي بشأن الإنتاج الأنظف من قبل ٤٠ حكومة وأكثر من ٧٠ شركة ورابطة أعمال، أثناء الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، تم تنظيم مناسبات أخرى للتوقيع في البحرين وكندا والصين والجمهورية التشيكية وهنغاريا والمغرب وتونس والولايات المتحدة الأمريكية وفيت نام. ويهدف الإعلان إلى تشجيع التمويل الجديد والإضافي والاستثمار للخيارات التكنولوجية الوقائية وتشجيع التعاون في التكنولوجيات السليمة بيئياً وفي نقلها. وتساعد الشبكة العالمية لشركاء الإنتاج الأنظف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذه في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ١٦ مركزاً وطنياً للإنتاج الأنظف يشارك في رعايتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويخطط حالياً لإنشاء خمسة مراكز إضافية لبلدان أوروبا الشرقية والبلدان الأفريقية. ويجري أيضاً وبتنسيق من الحكومة النرويجية تنفيذ مشروع للترويج للاستثمارات في الإنتاج الأنظف مع التركيز على دور المصارف الإنمائية والمستثمرين من القطاع الخاص في تمويل الإنتاج الأنظف. ويجري التخطيط لتنظيم اجتماعات مواعيد مستديرة إقليمية حول الإنتاج الأنظف لأفريقيا ومنطقة البحر المتوسط. وسينظم استعراض على نطاق العالم للتقدم المحرز في تنفيذ الإنتاج الأنظف وذلك في

السياسات العامة إلى زيادة توعية البلدان بالحاجة إلى أن تظل النظم البيئية ونظم سياسات التجارة الدولية متساندة ومتسقة.

٤٥ - فضلاً عن ذلك، يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويشترك في اجتماعات وحلقات تدارس تدريبية إقليمية تنظمها لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وفي نفس الوقت تشارك منظمة التجارة العالمية بشكل نشط في اجتماعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالموضوعات المتصلة بالتجارة. وساعد هذا التعاون في زيادة تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة، ولا سيما حول مسألة إقامة تماسك أقوى بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وبعد مشاورات موسعة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية والحكومات اتفقت الأمانتان على إطار تعاون لتعزيز التعاون.

٢ - أنماط الاستهلاك المتغيرة

٤٦ - بغية التصدي بصورة نظامية للأبعاد البيئية الواردة في الفصل ٤ المعنون "أنماط الاستهلاك المتغيرة"، إدراج برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن برنامج عمله عنصر برنامج الإنتاج والاستهلاك. وتشمل أنشطة الاستهلاك المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ما يلي: تطوير الأدوات مثل التسويق والإعلان، وتقييم دورة الحياة والتصميم الإيكولوجي، التي يجري تطويعها للترويج لجدول أعمال للاستهلاك المستدام ويجري توفيرها عبر حلقات العمل واجتماعات الخبراء وتقارير البحوث ومجموعات الأدوات والأدلة. وفي عام ١٩٩٨، عقدت ثلاث حلقات عمل دولية في سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية (للبلدان المتقدمة والنامية) وفي تسوكوبا، اليابان (بدعم من الحكومة اليابانية، لدعم بلدان منطقة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ)، وفي

٤٣ - وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على مدى السنتين الماضيتين، مع مؤسسات وطنية ومع الحكومات في بنغلاديش وشيلي والهند والفلبين ورومانيا وأوغندا في إجراء دراسات قطرية شملت قطاعات اقتصادية متعددة، وفي أنشطة لبناء توافق الآراء جمعت في إطارها الخبراء ومتخذي القرارات معاً في حوار غير رسمي بهدف تحديد خيارات للمضي قدماً في جدول أعمال التجارة والبيئة. وركزت حلقات العمل الدولية للخبراء المعقودة مؤخراً على الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف واتفاقات التجارة المتعددة الأطراف وعلى الإعانات المالية والبيئة إضافة إلى الاتفاق حول الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية والبيئة. واستخدمت أنواع مختلفة من وسائل التنوير وحلقات التدارس لنشر نتائج حلقات العمل والبحوث والدراسات القطرية.

٤٤ - واستجابة للحاجة المتزايدة لبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، دشّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شباط/فبراير ٢٠٠٠ وبالشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قوة عمل معنية لبناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية. وتجمع قوة العمل بين القدرات الفريدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء القدرات في الجوانب البيئية للتجارة، وقدرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بناء القدرات في الجوانب الإنمائية للتجارة. وبتعزيز أوجه التساند بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالاعتماد على الخبرات التقنية والمزايا النسبية للمنظمتين، سوف تتسنى إتاحة هذه الموارد لمجموعة أوسع من المستفيدين. وعن طريق البحوث والتدريب والدراسات القطرية، ستسعى فرقة العمل إلى زيادة تقدير البلدان للمنافع الإنمائية التي تتحقق عند تكامل الاعتبارات البيئية في السياسات الوطنية الاقتصادية والتجارية. وسوف تسعى أيضاً عن طريق إجراء البحوث والحوارات في مجال

سييل المثال، في شكل منتديات عالمية وإقليمية لتنمية السياسات العامة، وخدمات استشارية تقنية وقانونية لتطوير السياسات الوطنية والأطر التنظيمية والمؤسسات.

٤٩ - وقد واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة توفير الخدمات الاستشارية القانونية لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتطوير تشريعات ومؤسسات بيئية وطنية. وفي عام ١٩٩٩، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة من هذا القبيل لخمسة عشر بلدا هي (الكامبيون، السلفادور، غانا، هندوراس، كازاخستان، ليبيريا، موريتانيا، ميانمار، نيبال، النيجر، بيرو، رواندا وسري لانكا). ووفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة أيضاً إلى أرمينيا وبيلاروس والاتحاد الروسي في توحيد قوانينها البيئية بهدف تطوير نظام قانوني كلي في بلدان كمنولث الدول المستقلة. وتعزيزاً لدور القضاء في المسائل البيئية والتنمية المستدامة، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ندوة إقليمية بعنوان "ندوة قضاة جنوب شرق آسيا: القانون المتعلق بالتنمية المستدامة"، عقدت في مانيتا في آذار/مارس ١٩٩٩؛ ونظم لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ندوة في مدينة المكسيك عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بعنوان "الندوة القضائية المعنية بالقانون البيئي والتنمية المستدامة: الحصول على العدالة البيئية في أمريكا اللاتينية".

٥٠ - وبغية مساعدة الحكومات في بناء خبرات موظفيها لإيجاد إطار تنظيمي في المسائل البيئية، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج التدريب العالمي الرابع للقانون البيئي والسياسات العامة البيئية في نيروبي لفترة ثلاثة أسابيع في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. حيث تم تزويد موظفين حكوميين وخبراء من ٤٧ بلداً من جميع أنحاء العالم بمعلومات متصلة بالقانون البيئي وبفرص لصقل مهاراتهم في القانون البيئي. وتوفيرا لسبل الحصول على المعلومات القانونية على نطاق واسع، طور برنامج الأمم

بروكسل (شاركت في رعايتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) للترويج لتقييم دورة الحياة. وتم الشروع، منذ عام ١٩٩٩، في وضع استراتيجية استهلاك مستدام للشباب، بالتعاون مع المجلس الاستشاري التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وتروجياً للاستهلاك المستدام، ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يروج لمبادرة بشأن الإعلان والتنمية المستدامة. وفي عام ١٩٩٩، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢١ اجتماعاً وحلقة تدارس ومؤتمر تتصل جميعاً بأنماط الإنتاج والاستهلاك في ميادين مثل الإنتاج المستدام للأغذية الزراعية والتعدين والإدارة البيئية في العقارات الصناعية.

٤٧ - وفضلاً عن ذلك، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مرفقا استشاريا تجريبيا للطاقة المستدامة سيقوم بتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية المخصصة المتصلة بالطاقة المستدامة في ١٠ بلدان نامية. وسوف يساعد المرفق صانعي القرارات في التغلب على مشاكل محددة فيما يتعلق بسياسات الطاقة المستدامة ومشاريعها واستثماراتها وتكنولوجياها وتمويلها. وتمثل البلدان الأفريقية المجموعة المستهدفة من المرفق. وبدعم من الأمم المتحدة، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا برنامجا للمساعدة في إنشاء شركات صغيرة للطاقة تابعة للقطاع الخاص في أفريقيا تقوم على تكنولوجيايات الطاقة المتجددة. وتضم المبادرة الأفريقية لتطوير شركات الطاقة مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية (الأفريقية والغربية معا) للترويج للأساليب الناجحة وفي كيفية بدء الأعمال.

٣ - دمج البيئة والتنمية في صنع القرار

٤٨ - يعتبر موضوع دمج البيئة والتنمية في صنع القرار، الذي يرد في الفصل الثاني، أحد العناصر الأساسية في برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو مدرج في أنشطته، على

٥٣ - ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، الذي عقد في أبوجا في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وجمدت الحكومات الأفريقية عزمها على تقوية هذه الآلية المهمة للتعاون الإقليمي لمواجهة تحديات الإدارة البيئية في القرن الحادي والعشرين.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل المشروع المشترك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهولندا إنتاج وتوزيع المواد المتعلقة بالسياسات البيئية العامة والقانون البيئي التي شملت وجيزا من مجلدين بالقرارات القضائية بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة. وانعكست مذكرة التفاهم بشأن البيئة التي اعتمدت في إطار المشروع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بشكل واضح في المعاهدة الخاصة بإنشاء جماعة شرق أفريقيا التي وقع عليها رؤساء الدول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وساعد العمل في إطار هذا المشروع في تعزيز قدرات بلدان شرق أفريقيا في توفير مجموعة مدروسة جيدا من التوصيات والصكوك القانونية الميسرة التي ستعزز الإدارة البيئية في المنطقة مستقبلا.

٥٥ - وبوجه عام، عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجوده في مختلف المناطق لضمان فعالية مشاركة الحكومات في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضمان مراعاة الشواغل والأولويات والمنظورات الإقليمية مراعاة كاملة في تطوير سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتخطيط برامجه وتنفيذها. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يستعرض ويحلل بشكل دوري حالة المشاكل البيئية في مختلف المناطق، ويساعد في صياغة استراتيجيات الاستجابة لها. وكانت الحكومات والأطراف المعنية الأخرى الموجودة في هذه المناطق تزود بالمعلومات عن حالة البيئة العالمية والقضايا البيئية العالمية؛ وقدمت إليها أيضا الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية بناء على طلبها. وطور برنامج الأمم

المتحدة للبيئة أيضا مع الاتحاد العالمي للحفاظ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية)، خدمة معلومات القانون البيئي المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وهي تضم قاعدة بيانات شاملة وعالمية لمعلومات القانون البيئي تضمن تحسين سبل الحصول على هذه المعلومات وبخاصة للبلدان النامية.

٥١ - واستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية في تعزيز تشريعاتها البيئية الوطنية وتقوية المؤسسات ذات الصلة في إطار المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهولندا بشأن قانون المؤسسات البيئية في أفريقيا. ومنذ أيار/مايو ١٩٩٩، عقدت سبع حلقات عمل تدريبية شارك فيها أكثر من عشرين مشاركا ضمت موظفين حكوميين ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص وتناولت مواضيع تقييم الأثر البيئي (في كينيا وفي سان تومي وبرينسيبي)؛ والمنازعات البيئية والتدخلات القضائية في القضايا البيئية (ملاوي)؛ وحلقات تدارس للبرلمانيين حول التشريع البيئي (في بوركينافاسو وكينيا)؛ وتنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي لأفريقيا (حلقتنا عمل).

٥٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم البلدان الأفريقية بنشاط في صياغة سياسات وأدوات للسياسات البيئية العامة. وكان الدعم يقدم إلى الآليات التعاونية الإقليمية وشبه الإقليمية وإلى الحكومات عن طريق خدمات استشارية قانونية وتقنية ومساعدات تقنية في مختلف المجالات البرنامجية. ومن أجل تلبية احتياجات أفريقيا بشكل فعال، يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة اللمسات الأخيرة على وثيقة استراتيجية شاملة بعنوان "العمل سويا" تتضمن مقترحات عملية مبتكرة وملموسة وواقعية لمعالجة الشواغل البيئية المعقدة والآخذة في الظهور في أفريقيا.

٥٧ - وكما أوجز في إعلان الملو الوزاري، حدثت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في دور تنظيمات المجتمع المدني وقدراتها ومشاركتها، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى أن تعمل الحكومات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية الأخرى على تعزيز إشراك هذه المنظمات في أعمالها المتعلقة بالمسائل البيئية. وتلعب تنظيمات المجتمع المدني دوراً مهماً في توجيه انتباه صانعي السياسات العامة إلى القضايا البيئية الجديدة، وفي زيادة التوعية العامة وفي الترويج للأفكار والنهوج المتكررة وفي إشاعة الشفافية إضافة إلى الأنشطة الحالية من الفساد في عملية صنع القرارات البيئية. ومع نمو العولمة في مجال الاتصالات أصبحت الحاجة ماسة لوجود وسائل إعلام مستقلة وموضوعية على جميع المستويات تسهم في تعزيز التوعية وتطوير قيم بيئية مشتركة في المجتمع العالمي. ويمكن لوسائل الإعلام بدورها أن تخدم قضية التنمية المستدامة بتحديد القضايا الجديدة وزيادة التوعية والترويج للأعمال المناسبة. وسوف يكتف برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكته مع تنظيمات المجتمع المدني، بما فيها وسائل الإعلام، وصولاً إلى تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

٥٨ - ولضمان تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية، رعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية في نيروبي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بهدف تقوية صلات التعاون بين المنظمات غير الحكومية. وحضر الاجتماع ٣٥ مندوباً يمثلون مختلف المنظمات غير الحكومية من ٢٠ بلداً أفريقياً. واعتمد الاجتماع إعلاناً بشأن دور المنظمات غير الحكومية في القرن الحادي والعشرين قدم كمساهمة في مؤتمر سيول للمنظمات غير الحكومية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في مؤتمر سيول الذي حضرته أكثر من ١٠٠٠ منظمة غير حكومية. وتكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتكاليف حضور عدد من المنظمات غير

المتحدة للبيئة أنشطة لنشر مفاهيم جديدة وأساليب لمعالجة مشاكل بيئية محددة في المناطق، وفيما بينها. وفضلاً عن ذلك، ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يوفر منتديات وآليات للحوار الحكومي الدولي بشأن القضايا البيئية ويدعم برامج التعاون شبه الإقليمية، والإقليمية المعنية بالبيئة مثل الشبكات البيئية الإقليمية وشبه الإقليمية والمنتديات الإقليمية للحوار بشأن السياسات العامة والتنسيق. وعلى سبيل المثال تعتبر التجربة المكتسبة في دعم منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية واللجنة التقنية المشتركة بين الوكالات، بمثابة نموذج لإنشاء منتديات إقليمية في المناطق الأخرى. وبالمثل فإن الخبرة المكتسبة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في مراكز التقييم الإقليمية تستخدم كنماذج للمساعدة في تكرار هذه المراكز في مناطق أخرى.

باء - تعزيز دور المجموعات الرئيسية

٥٦ - استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل بنشاط في إشراك المجموعات الرئيسية باعتبارها شريكته في تنفيذ أنشطته وأسهم بالتالي في تنفيذ الفرع ثالثاً من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون "تعزيز دور المجموعات الرئيسية". وكانت المنظمات غير الحكومية (الفصل ٢٧) شريكة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القيام بمجموعة واسعة من الأعمال البيئية، وشاركت في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالسياسات العامة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعد المكتب الذي أنشأه مؤخراً برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دليلاً عملياً على التزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقوية هذه الشراكة البناءة. ويتصدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً لدور الشعوب الأصلية ومجتمعاتها بحكم صلتها بأنشطته في مجال البيئة مثل البرامج المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

ودعي ممثلو العمال والنقابات أيضاً لمتنديات تطوير السياسات العامة وحلقات العمل المعنية ببناء القدرات التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمعالجة القضايا البيئية ذات الصلة.

٦١ - ويروج برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال برنامجه المعني بالشباب والأطفال، للتوعية البيئية في أوساط الشباب (الفصل ٢٥). وتشمل هذه الأنشطة تطوير المعلومات والمواد البيئية للشباب وتنظيم حملات زيادة التوعية وتنظيم المؤتمرات للأطفال. واعترافاً بدور المرأة في الحماية البيئية والتنمية المستدامة، يوجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطته وبرامجه لإعطاء الاعتبار الواجب للجوانب المتعلقة بنوع الجنس (الفصل ٢٤).

٦٢ - واستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في اتصاله شبكياً بالدوائر العلمية والتقنية بهدف تعزيز نوعية التقييمات والمعلومات البيئية وفعالية الإدارة البيئية (الفصل ٢١). ومن أجل تهيئة إشراف السلطات المحلية في الإدارة البيئية، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمات الشريكة الأخرى مثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في الترويج للممارسات البيئية الجيدة ونشر المعارف ذات الصلة (الفصل ٢٨).

جيم - وسائل التنفيذ

٦٣ - وفيما يتعلق بوسائل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتي تأتي تحت الفرع ٤، يصمم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برامجه لإدماج تلك الوسائل إدماجاً كاملاً في أنشطته على النحو الذي ترتبط به بولاية البرنامج.

١ - الموارد والآليات المالية: مرفق البيئة العالمية

٦٤ - فيما يتعلق بالموارد والآليات المالية (الفصل ٣٣)، أتاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة خبرته البيئية إلى المؤسسات المالية متعددة الأطراف، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق

الحكومية الأفريقية في مؤتمر سيول. واعتماداً على الإعلان الذي جرى إقراره في نيروبي، اعتمد مؤتمر سيول إعلان سيول للألفية الذي يخاطب الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ويوجز التزام المنظمات غير الحكومية. ومثلت النتائج التي تمخض عنها المؤتمر معلماً مهماً سبق انعقاد منتدى الألفية للمنظمات غير الحكومية في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٥٩ - وتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع اللجنة الأولمبية الدولية في المؤتمر العالمي الثالث للرياضة والبيئة المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، حيث جرت مناقشة جدول أعمال القرن ٢١ للحركة الأولمبية. وسوف يطرح جدول أعمال القرن ٢١ أثناء المباريات الأولمبية التي ستجرى عام ٢٠٠٠ في سيدني، أستراليا.

٦٠ - وفي ميدان الصناعة والبيئة (الفصل ٣٠)، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع دوائر الصناعة ورابطات الأعمال من أجل الترويج للإنتاج الأنظف وتوفير التوجيه لإدارات التلوث الصناعي وإقامة المبادرات البيئية الطوعية. وتشمل هذه المبادرات:

(أ) مبادرة المؤسسات المالية؛

(ب) مبادرة صناعة التأمين؛

(ج) مبادرة مشغلي الجولات السياحية من أجل كفاءة التنمية السياحية المستدامة؛

(د) مبادرة الاتصالات السلوكية واللاسلكية؛

(هـ) مبادرة الإبلاغ العالمي؛

(و) مبادرة العهد العالمي، الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة والتي يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاركة نشطة؛

(ز) التعهد الطوعي لحماية طبقة الأوزون.

- (أ) خمسة مشاريع كبيرة الحجم بتكلفة ٥٠,٧ مليون دولار، تشمل ٢٩,١٢ مليون دولار ممولة من مرفق البيئة العالمية؛
- (ب) عشرة مشاريع متوسطة الحجم تكلفتها ٧ ملايين دولار؛
- (ج) أربعة عشر مشروعاً في الفئة (باء) في إطار صندوق تنمية المشروعات بتكلفة قدرها ٥,١٥ مليون دولار؛
- (د) ثلاثة عشر مشروعاً في الفئة (ألف) في إطار صندوق تنمية المشروعات بتكلفة قدرها ٠,٣٢ مليون دولار؛
- (هـ) نشاط تمكيني واحد في مجال تغير المناخ بتكلفة قدرها ٠,١٧٥ مليون دولار.

٢ - التكنولوجيات السليمة بيئياً

٦٦ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل منتظم، عن طريق مركزه الدولي للتكنولوجيا البيئية، بنشر المعلومات والمعارف المتصلة بهذه التكنولوجيات والترويج لاستخدامها (الفصل ٣٤). ويواصل المركز، الذي يتخذ من أوساكا وشيغا مقراً له، في الترويج لاستخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً من أجل التصدي لقضايا الإدارة الحضرية وإدارة المياه العذبة. وتحقيقاً لهذا الهدف، يجري تكميل قاعدة بيانات تبادل معلومات التكنولوجيات السليمة بيئياً (ميسسترو)، بعدد من تكنولوجيات إدارة المياه. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ندوة دولية حول كفاءة استعمال المياه في المدن، والخيارات التكنولوجية لجمع مياه الأمطار، وإعادة تدوير المياه، والتحكم في التسرب وفي كفاءة استعمال المياه. وتم إصدار عدد من الوثائق التقنية على سبيل المثال حول إدارة البحيرات والمحتجزات والتكنولوجيات غير الحفرية، وزيادة المياه العذبة وإدارة مياه العواصف ومعالجة المياه المستعملة.

بأنشطة بناء القدرات. وبوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية، يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ الفصل ٣٣. وضماناً لأوجه التكامل بين أنشطة مرفق البيئة العالمية وأنشطة الوكالات المنفذة، تمت المصادقة على خطة عمل في الاجتماع الثالث عشر لمجلس مرفق البيئة العالمية المعقود في واشنطن (العاصمة) في أيار/مايو ١٩٩٩، تتضمن نهجاً استراتيجياً لدمج القضايا البيئية العالمية في البرامج المعتادة للوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية. ولضمان اعتماد نهج منسق ومتكامل في تنفيذ خطة العمل، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لجنة تنسيق برنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، برئاسة نائب المدير التنفيذي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، نظرت اللجنة في أنشطة معينه لدراسة إمكانية إدراجها في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتتراوح هذه الأنشطة بين التقييم وحماية طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية وتدهور الأرض والمياه الدولية والمواد السمية الثابتة والقضايا المتعددة القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك طور مجلس مرفق البيئة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الشراكة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية وأقرها. وفي إطار الشراكة الاستراتيجية، تمت الموافقة على أنشطة قيمتها ١,٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٠، تشمل أنشطة استراتيجية مثل إنشاء مرفق تبادل معلومات لنقل التكنولوجيا والدراية العملية وإقامة منتدى فكري للقضايا البيئية العالمية.

٦٥ - وتمشياً مع إطار خطة العمل، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية برنامج عمل للفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ حتى آذار/مارس ٢٠٠٠، يتألف من:

الأجل، وهو برنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو). وكما سبق إيجازه في متن التقرير الحالي، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٩، عملية إعداد برنامج استراتيجي جديد لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتيفيديو الثالث).

٧٠ - وتشمل الإنجازات والإسهامات الأخيرة في تطوير الصكوك القانونية الدولية ما يلي:

(أ) اعتماد اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية؛

(ب) مواصلة التقدم في تطوير صك عالمي ملزم قانوناً للملوثات العضوية الثابتة؛

(ج) توفير المساعدة القانونية لأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لوضع إطار قانوني إقليمي لتلوث الهواء عبر الحدود، وبخاصة من الضباب وحرائق الغابات؛

(د) توفير الدعم القانوني لوضع وبدء تنفيذ برنامج البيئة لبحر قزوين، ولاسيما عن طريق التهيئة للمفاوضات حول اتفاقية بحر قزوين؛

(هـ) دعم مؤتمر الأطراف وأمانة اتفاقية بازل لاعتماد بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود؛

(و) دعم مؤتمر الأطراف وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لاعتماد بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية؛

(ز) توفير الدعم لمواصلة تطوير اتفاقيات وبروتوكولات البحار الإقليمية وخطط العمل ذات الصلة.

ويجري حالياً تطوير برنامج موجه للمواطنين بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية باستخدام بحيرة بيوا في اليابان كدراسة حالة.

٦٧ - ويضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويشغل آليات متنوعة لغرف تبادل المعلومات بغرض إجراء تبادل للمعلومات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والصناعة. وتشمل هذه الآليات غرفة تبادل معلومات برنامج الأوزون؛ وغرفة تبادل المعلومات الدولية للإنتاج الأنظف وغرفة تبادل معلومات التكنولوجيا السليمة بيئياً، سعياً لتلبية الاحتياجات الأساسية التي تظهر في الاتفاقيات البيئية أو التي تحددها الحكومات، ولاسيما في أقل البلدان نمواً في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - الآليات البيئية الدولية والتعاون الدولي

٦٨ - ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يساعد البلدان النامية في تطوير آلياتها البيئية الوطنية، واستمر في هذا الصدد ينسق عملية التعاون الدولي ذات الصلة، على سبيل المثال في تطوير تشريعات ومؤسسات وطنية بيئية (الفصل ٣٧). ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الحكومات المانحة والمنظمات الشريكة، بالعديد من أنشطة بناء القدرات الموضوعية خصيصاً لتحفيز الإجراءات في ميدان البيئة. وتشمل تلك الأنشطة مجالات مثل التقييم البيئي والإدارة البيئية والتكنولوجيا وتطوير السياسات العامة وتطوير التشريعات والمؤسسات البيئية الوطنية والترويج لتنفيذ الاتفاقيات البيئية.

٤ - الصكوك القانونية الدولية

٦٩ - لا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقود عملية تطوير الصكوك القانونية الدولية والآليات ذات الصلة في ميدان البيئة (الفصل ٣٨). واسترشدت أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان ببرنامج الاستراتيجي طويل

الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال. وبحث المشاركون في الاجتماع كيفية متابعة التقرير الأول عن الارتباطات المتبادلة وخلصوا إلى أن بالإمكان إجراء التقييم الثاني بشأن الارتباطات المتبادلة بوصفه أحد مكونات تقييم النظام الإيكولوجي للألفية.

٧٤ - وبغية تحديد الاتجاه الذي ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتبعه في تطوير التساند في العمل العلمي والتقني للاتفاقيات البيئية، نظم البرنامج الاجتماع الاستشاري الأول للهيئات الفرعية العلمية والتقنية وأمانات الاتفاقيات البيئية، في بون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد حدد الاجتماع الذي حضره ممثلو الاتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية والمتعددة الأطراف، المجالات التي يمكن التعاون فيها فيما بين تلك الاتفاقيات في مواضيع مثل التقييم والتجارة وتوحيد إعداد وتقديم التقارير الوطنية.

٦ - الامتثال والإنفاذ

٧٥ - بغية تطوير فعالية المعاهدات البيئية الدولية القائمة، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة في مجال إنفاذ هذه المعاهدات والامتثال لها. ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة عمل حول انفاذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والامتثال لها، في جنيف في تموز/يوليو ١٩٩٩، بدعم من كندا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وحضر حلقة العمل ٤٩ خبيراً من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ينتمون إلى قطاعات إنفاذ القانون والجمارك والنيابات العامة والشرطة. وركزت الحلقة على اتفافية بازل واتفافية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة

٧١ - وفي سياق برنامج مونتيفيديو وفيما يتعلق بتجنب المنازعات وتسوية المنازعات، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة حول الموضوع بمساعدة فريق خبراء قانونيين. وقد أعد البرنامج دراسة بعنوان "تجنب المنازعات وتسوية المنازعات في القانون البيئي الدولي" وعرضها على مجلس الإدارة في دورته العشرين حيث أحاط بها علماً مع التقدير.

٥ - الروابط المتبادلة والتنسيق فيما بين الاتفاقيات

٧٢ - كما أوجز في متن التقرير، ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتعاون مع أمانات الاتفاقيات المختلفة، يوفر الدعم لتنفيذ الاتفاقيات البيئية القائمة العالمية والإقليمية، ووضع بروتوكولات جديدة في إطار هذه الاتفاقيات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بكثير من مهام أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وترتبط أنشطتها ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومع ازدياد عدد الاتفاقيات والبروتوكولات في ميدان البيئة، صب برنامج الأمم المتحدة للبيئة تركيزه على الارتباطات المتبادلة وأوجه التساند بين القضايا التي تعالجها مختلف الاتفاقيات وبدأ في اتخاذ إجراءات بهدف تعزيز التماسك والتساند بين النظم القائمة تحت هذه الاتفاقيات.

٧٣ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، صدر أول تقرير عن الارتباطات المتبادلة بعنوان "حماية كوكبنا - ضمان مستقبلنا: الارتباطات فيما بين القضايا البيئية والاحتياجات البشرية"، الذي أعد بالاشتراك مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والإدارة الوطنية للطيران والفضاء بالولايات المتحدة الأمريكية، بغية لفت انتباه العالم إلى الارتباطات بين القضايا البيئية العالمية والاحتياجات البشرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً لغرض "إعادة تشكيل فريق الخبراء المعني بالارتباطات المتبادلة" في بون، حضره ممثلو اتفافية الاتجار

للاتقراض ومعاهدات الأوزون (اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال). وشارك ممثلو أمانات الاتفاقيات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، بوصفهم خبراء منسقين في ثلاثة أفرقة عاملة أنشئت لمناقشة قضايا محددة متعلقة بالاتجار غير المشروع مرتبطة بالاتفاقيات الثلاث. وسيتم قريباً نشر مطبوع يقع في مجلدين ويرز النتائج التي تمخضت عنها تلك العملية. وفي أعقاب الاجتماع تم تعيين كبير للموظفين وإنشاء وحدة إنفاذ داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتصدي لقضايا الإنفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مشروع مبادئ توجيهية للتعاون على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، واستعراضها في اجتماع أولي لفريق عامل معني من الخبراء عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وخضع تقرير الاجتماع ومشروع المبادئ التوجيهية لتعليقات أبدتها الحكومات يجري تحليلها حالياً توطئة لإجراء استعراض لاحق لهما في أواخر عام ٢٠٠٠.

الحواشي

(أ) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/CONF.62/122)، الوثيقة A.84.V.3.

(ب) انظر "الصكوك القانونية المشتمة على نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مراكش، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الغات، رقم المبيع 1994-7).